المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/12/2013

NPCTJ Visits Kingdom of Morocco

Preparatory Committee Learns from Moroccan TJ Experience

On December 1-4, 2013, the National Preparatory Committee for Transitional Justice (NPCTJ) visited Morocco to learn about the significant role that Morocco has played in the field of transitional justice. The NPCTJ was invited to visit Morocco by the president of the National Human Rights Councilin Morocco, Driss El Yazami.

The visit was part of an action plan developed by the NPCTJ, a group of judges, lawyers, former political prisoners, and Syrian human rights activists devoted to conducting research and building programs and future plans for transitional justice in Syria. The NPCTJ will study firsthand experiences in the field of transitional justice. Observing successful transitions, such as the one in Morocco, is a significant part of a plan to construct a suitable model for the Syrian case.

Over the course of three days experts and human rights activists gave the NPCTJ a detailed explanation of Morocco's experience in human rights and transitional justice. Morocco was plagued with human rights issues for decades before the establishment of the Equity and Reconciliation Commission in 2004.

The Moroccan experience, represented by the success of the Equity and Reconciliation Commission, is well known in the field of transitional justice. This initiative and the establishment of the commission was supported by the king of Morocco, which reflected a strong desire for the nation to achieve social reconciliation and transition toward democracy. Additionally, the successful transition in Morocco is known for the extended length of time that the commission was given to study the human rights violations that occurred (from 1956 to 1999), as well as the large number of violations that fell under its authority.

The tour included numerous lectures and detailed and specified information sessions in addition to various other activities in which the NPCTJ took part. Newly appointed head of the Committee for Transitional Justice in Syria and NPCTJ member Dr. Radwan Ziadeh took part in the trip and described it as "a crucial step in developing a comprehensive transitional justice and national reconciliation program tailored to find success in post-conflict Syria."

The National Human Rights Council in Morocco is an independent constitutional institution that was established as a part of the comprehensive and systematic course of the human rights case in Morocco. Its experience in the field of transitional justice and reconciliation has been highly successful and has become an example for transitional justice organizations throughout the globe.

https://scpss.org/en/?p=1434

التجديد

المجموعة الأممية حول الاعتقال التعسفي تحل بالعيون

3/3284

قدمت اللجنتان الجهويتان لحقوق الإنسان العيون- السمارة والداخلة- أوسرد، خلال لقاء عقدته أول أمس الإثنين بالعيون مع مجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي، تجربة وبرنامج عملهما الرامي إلى الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان وحمايتها. وأوضح محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة- أوسرد، في تصريح للصحافة عقب لقاء عقده مع هذه المجموعة التي حلت بالعيون في إطار زيارة للمملكة بدعوة من الحكومة، أن اللجنتين قدمتا، خلال اللقاء، تجربتهما الرامية إلى الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان وآليات حمايتها على المستوى الجهوي والمحلي.

وأضاف أنه تم، بعد تدارس العديد من القضايا المرتبطة بالمجال الحقوقي وآليات حماية الحقوق على المستوى المحلي، تقديم عرض حول مهام واختصاصات اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان وآليات اشتغالهما خاصة في مجال تكريس ثقافة حقوق الإنسان. وأشار محمد لمين السملالي إلى أنه تم خلال اللقاء إبراز الإصلاحات الهيكلية التي انخرط فيها المغرب في مجال البناء الديمقراطي والتي توجت باعتماد دستور جديد تضمن مقتضيات وضمانات قوية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

يذكر أن الزيارة التي تقوم بها المجموعة الأممية للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية تندرج في إطار انفتاح المغرب وتفاعله مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخياره الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه في هذا المجال.

كما تروم إطلاع خبراء المجموعة على مختلف الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجالات العدالة وحقوق الإنسان، ولاسيما في ما يتعلق بالاعتقال التعسفي.

● و.م.ع

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

مجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي تطلع على تجربتي اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان العيون - السمارة والداخلة أوسرد

9580/6

قدمت اللجنتان الجهويتان لحقوق الإنسان العيون- السمارة والداخلة- أوسرد، خلال لقاء عقدته أول أمس الإثنين بالعيون مع مجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي، تجربة وبرنامج عملهما الرامي إلى الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان وحمايتها.

وأوضح السيد محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة- أوسرد، في تصريح للصحافة عقب لقاء عقده مع هذه المجموعة التي حلت بالعيون في إطار زيارة للمملكة بدعوة من الحكومة، أن اللجنتين قدمتا، خلال اللقاء، تجربتهما الرامية إلى الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان وآليات حمايتها على المستوى الجهوي والمحلي.

وأضاف أنه تم، بعد تدارس العديد من القضايا المرتبطة بالمجال الحقوقي وآليات حماية الحقوق على المستوى المحلي تقديم عرض حول مهام واختصاصات اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان وآليات اشتغالهما خاصة في مجال تكريس ثقافة حقوق الإنسان.

وأشار السيد محمد لمين السملالي إلى أنه تم خلال اللقاء إبراز الإصلاحات الهيكلية التي انخرط فيها المغرب في مجال البناء الديمقراطي والتي توجت باعتماد دستور جديد تضمن مقتضيات وضمانات قوية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

يذكر أن الزيارة التي تقوم بها المجموعة الأممية للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية تندرج في إطار انفتاح المغرب وتفاعله مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخياره الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه في هذا المجال.

كما تروم إطلاع خبراء المجموعة على مختلف الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجالات العدالة وحقوق الإنسان، ولاسيما في ما يتعلق بالاعتقال التعسفي.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

في ندوة عقدت بفاس حول «السياسات العمومية بالمغرب في مجال الهجرة»

إدريس الأزمي: المغرب أصبح أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين النظاميين قصد العمل أو الدراسة وللمهاجرين الأفارقة الطامحين في العبور إلى أوروبا

3589/5

افتتح إدريس الأزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الندوة الفكرية التي نظمتها مؤخرا اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لفاس مكناس بتنسيق وتعاون مع جامعة سيدي محمد بن عبد الله بكلمة هامة استعرض فيها تاريخ الهجرة بالمغرب انطلاقا من الزيارات الدينية لضريح سيدي أحمد التجاني الصوفي الذي كان له الفضل في نشر الإسلام بالقارة الإفريقية حيث كان الأفارقة وخاصة السنيغاليون ومازالوا يقومون بهذه الزيارات الروحية، كما أشار في كلمته إلى مبادرات الأمم المتحدة في ميدان الهجرة منذ سنة 1992 حيث انطلق نقاش جدي حول هذا المشكل الذي شارك فيه بحدية ممثل المغرب بالأمم المتحدة التي أصدرت تقارير في هذا المجال. كما اكد السيد الأزمي أن الهجرة أصبحت لها مجموعة من الظواهر أي أن هناك عولمة حقيقية لهذه الهجرة خاصة نحو دول الشمال وأمريكا بالإضافة إلى موجة الهجرة جنوب جنوب حيث بلغ عدد المهاجرين 90مليون كما شكلت ظاهرة الاتجار بالبشر ربحا أقوى من الأرباح التي يجنيها تجار الأسلحة غير الشرعيين يقول رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،وزيادة على ذلك برزت الهجرة الشرعية للمغاربة نحو أوروبا ودول أمريكا وغيرهما من الأقطار إذ بلغ عدد المهاجرين

المغاربة 4 ملايين مهاجر هذا وعرف المغرب عدة تجارب في عهد الاستعمار حيث نزح الآلاف من الجنود الروس الهاربين من جحيم الحرب العالمية الثانية كما استقبلت الكنيسة الأرثودوكسية عددا هائلا من الجنود الإسبان.

لجميع هذه الأسباب أصبح المغرب أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين إذ بات يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين الذين يقصدون المغرب للعمل أو الدراسة وعددا هاما من المهاجرين الأفارقة الطامحين في العبور إلى أوروبا .وأخيرا أخذت أعداد

هائلة من السوريين والليبيين والمصريين يقصدون المغرب هربا من ويلات الحروب الأهلية التي اندلعت بعد ثورات الربيع العربي .وفي مواجهة هذه الوضعية التاريخية الغير مسبوقة تتدخل السلطات العمومية حسب الحالات من خلال خطوات متتالية دون أن تتخذ مبادراتها صبغة تصور شامل ومتكيف مع الواقع الجديد .وهذا يتطلب سياسات عمومية وانفتاح المجتمع المغربي على الآخر .وفي هذا المضمار لابد من انفتاح الجامعة المغربية على هذه الظاهرة مما يتطلب تقوية البحث العلمي حول الهجرة .وفي هذا الميدان هناك إمكانية لتطوير البحوث وذلك باستغلال المرصد الخاص بهذه الظاهرة الذي أنشئ في عهد حكومة حطو وذلك بتحبيذ لاستقبال خلاصات العشرات من الملتقيات الدولية المهتمة بالموضوع.

وخلص في مداخلته لينشد بمساهمة جامعة سيدي محمد بن عبد الله في هذه الندوة الفكرية وانفتاحها على اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان و على المشاركة الفعالة في هذه الندوة .

من جهته اعتبر د. عبد المجيد مكني رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لفاس مكناس أن الندوة تشكل منعرجا هاما في التعامل مع ظاهرة الهجرة وتعمل على تسليط الضوء على السياسات العمومية في مجال الهجرة لبشكر جامعة سيدي محمد بن عبد الله وكلية الحقوق على انخراطهما في مناقشة هذه الظاهرة .

أما د. عبد العزيز الصقلي عميد كلية الحقوق بفاس اعتبر أن الندوة تحظى بشوبه كبير وهي دليل على انفتاح الجامعة على محيطها فهذا الموضوع له أهمية بالغة على ارض الواقع لان المغرب يستقبل طلبة مهاجرين وآخرين بطريقة غير شرعية .غير أن الدولة تعمل على مراقبة هذا المجال والمغرب يسعى إلى بلورة سياسة عمومية لحماية المهاجرين واختار المقاربة الإنسانية لهذه الظاهرة تفنيدا للتعليمات المكية السامية.

و في مداخلة د. المنبوي رئيس مختبر الأسرة بكلية الحقوق أكد ان المغرب كان يعتمد في مشكل الهجرة على المقاربة الأمنية لمراقبة فئات المهاجرين غير الشرعيين إلا أن دستور 2011 أعطى حقوقا هامة للأجانب لتنفذ الاتفاقيات الدولية حول المهاجرين حيث جاءت دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لبلورة سياسة حقوقية في مجال الهجرة كما أشار د. المنبوي في مداخلته أيضا الى الجوانب السلبية في الهجرة وفي طليعتها البطالة والانحراف.

الندوة تطرقت لعدة مواضيع منها إشكالية الهجرة وملاءمتها مع حقوق الإنسان قدمها الجامعي جعفر العلوي د بكلية الحقوق بفاس والهجرة عنصر تموقع جيوسياسي حديد من تقديم نفوزي اغروس والاتفاقية بين القانون الدولي للجوء وال قانون الدولي للهجرة من تقديم د. رشيد مرزيكوي وعرض حول إستراتيجية المغرب في مجال الهجرة وأية ادوار لمصحبات المجتمع المدني في مرافقة ومتابعة المهاجرين في وضعية غير قانونية من تقديم د. هشام الراشدي.

للإشارة حضر افتتاح الندوة والي فاس وتتبعها جمهور هام من الطلبة وجمعيات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

■ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد، في نهاية الأسبوع الماضي، بتنسيق مع نادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان، بثانوية محمد السادس الإعدادية بالداخلة، يوم تواصليا بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وتم خلال هذا اللقاء التواصلي الستماع إلى انشغالات التلاميذ الذين أثاروا مجموعة من القضايا المرتبطة بالعنف المدرسي والمخدرات والتحرش الجنسي وانعكاساتها على الحياة الدراسية.

كما تم فتح نقاش لمعرفة وجهات نظر التلاميذ حول المواضيع المرتبطة بحقوق الإنسان والتربية على المواطنة وتحسيسهم بأهمية العمل على التمسك بالقيم الكفيلة بتمكينهم من الانصراف إلى التحصيل الدراسي والمعرفي في أفضل الظروف في بيئة تقوم على احترام الحقوق والواجبات.

وخلال هذا اللقاء التواصلي تم أيضا التأكيد على ضرورة تظافر الجهود بين المؤسسة التعليمية ومحيطها لتكريس قيم المواطنة وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والقضاء على كل الظواهر التي تسيء لمحيط المؤسسات التعليمية وللتلاميذ أنفسهم.

الوطن
www.alwatan-press.info

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر ثلاثة كتب حول ثقافة حقوق الإنسان

54529

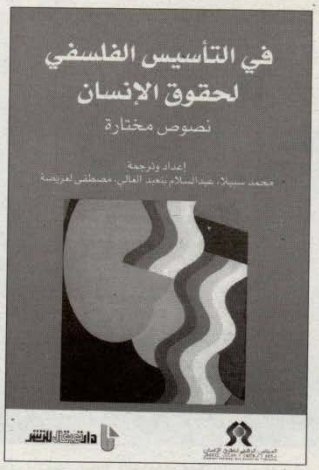

في إطار مهامه المتمثلة في السعي، بكل الوسائل الملائمة، في مجال المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ثلاثة كتب جديدة:

1 – «في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان»: نصوص مختارة (261 صفحة) من إعداد وترجمة الأساتذة: محمد سبيلا، عبدالسلام بنعبدالعالي ومصطفى لعريصة، بشراكة مع دار توبقال للنشر. ويستحضر المؤلف العمق الفكري والأساس الفلسفي اللذين يشكلان قاعدة هذه المنظومة ويمنحانها بعدها الكوني. وقد آثر المجلس، عبر هذا المؤلف، فسح المجال لأصوات متعددة ومن خلالها لمصادر ثقافية وحضارية متنوعة، وهو تعدد وتنوع يفسران المسيرة الطويلة والشاقة للمجموعات البشرية وهي تسعى للحصول على حقها في «الحق» وإغناء سلسلة الحقوق (والواجبات أيضا) وفق قيم الحياة العصرية الديمقراطية روحا ومنهجا. والهدف الأساس للكتاب هو فسح المجال للقارئ لإعمال الفكر وممارسة «الحق في التفكير» ودفعه إلى تبين اختلافات وجهات النظر، والتماس طريق يقوده أيضا إلى إدراك ما يطرحه مفهوم حقوق الإنسان من إشكالات فلسفية، وصعوبات نظرية.

2 – «العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة»، للأستاذ كمال عبداللطيف (41 صفحة)، وهو عبارة عن نصوص مترابطة تنتج لبناء جملة من المعطيات والمواقف في موضوع العدالة والعدالة الانتقالية حيث يتوقف المؤلف عند كيفيات تمظهر المفهوم في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية. ويراوح كمال عبداللطيف في عملية البناء بين توجهين منهجيين اثنين، يعتني في الأول منهما بمفهوم العدالة وكيفيات تحوله في الفكر المعاصر؛ ويتجه في الثاني للاقتراب من نتائج تجربة المغرب في باب العدالة الانتقالية. يعتمد المؤلف في عمليات مقاربته على محصلة تجارب الانتقال الديمقراطي، كما تبلورت في العقود الأخيرة من القرن الماضي، في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا ليرسم، انطلاقا منها، الملامح الكبرى للمرجعيات النظرية والسياقات التاريخية والسياسية التي حددت لمفهوم العدالة الانتقالية الدلالة والأفق.

3 – «البالا والفاس»، ديوان زجلي للراحل عبد الله ودان، من تنسيق وتقديم الأستاذ حسن بحراوي. من خلال تقديمه لهذا الديوان الزجلي يستحضر حسن بحراوي ذكرى عبد الله ودان الذي برز في الأوساط الطلابية المغربية خلال النصف الثاني من السبعينات في تزامن مع بروز حركة شعرية طلابية شهدتها كلية الآداب بالرباط، حيث اشتهر عبدالله ودان في الأوساط الطلابية بعدد من المدن المغربية بقصائد لاقت الكثير من الترحيب في اللقاءات والقراءات الطلابية، بل أتيح لكثير من هذه القصائد، بعد انتقال عبدالله ودان إلى فرنسا أواخر السبعينات، لمتابعة دراسته في تخصص الأنتربولوجيا، أن تتحول إلى أغاني ملتزمة حيث أصبحت شعارا لمرحلة ساخنة عاشها الطلاب في فضاءات عدد من الجامعات المغربية. يرصد حسن بحراوي، في تقديمه للديوان، مسار الزجال عبر ثلاث مراحل آرخت لتحولات إبداع عبدالله ودان، ليخلص إلى أن الوفاء للوطن والإنصات لنبض الاحتقانات التي تخترقه والاهتزازات التي تتناوب عليه هو السبيل الذي قاد الزجال إلى معانقة قضايا تشغل العموم. ويأتي هذا الإصدار في إطار عمل المجلس في مجال حفظ الذاكرة عموما والذاكرة الثقافية بشكل خاص.

في الصميم

المغرب ورهان المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

عبد الرحيم أريري
aririabderrahim@yahoo.fr
aririabderrahim@gmail.com

545/2

بعد سنة سيصبح المغرب «كعبة» العالم حقوقيا، إذ ستتقاطر عليه كل المنظمات والهيآت والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان سواء تلك التابعة للأمم المتحدة أو للحكومات أو للمجتمع المدني من مختلف القارات (قد تصل إلى 10 آلاف مشارك) للمشاركة في النسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهي النسخة التي وافق المجتمعون في منتدى برازيليا المنعقد من 10 إلى 13 دجنبر 2013 على عقدها في المغرب.

احتضان المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يأتي في سياقين مهمين: السياق الأول داخلي يتجلى في الدينامية التي عرفتها البلاد منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي، وتسارعت وتيرتها منذ عام 2000 بدءا من الانفراج في العلاقة بين أطراف الحقل السياسي وانتهاء بالتخمة في دسترة الحقوق في وثيقة 1 يوليوز 2013، مرورا بهدم المعتقلات السرية والإفراج عن المعتقلين وعودة المنفيين، وتشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيأة الإنصاف والمصالحة وطي سنوات الرصاص والمصادقة على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وملاءمة التشريع الوطني مع المقتضيات الدولية واستدعاء المقررين الأمميين لزيارة المغرب وخلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والآليات الأخرى المصاحبة (ديوان المظالم + الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة وغيرها) والالتزام بدورية تقديم التقارير للهيآت الأممية في كل ما يخص حقوق الإنسان والتعهد بالوفاء بأهداف الألفية بنهاية عام 2015.

أما السياق الثاني فهو خارجي يتمحور في كشافات الضوء التي سلطت على المغرب في الآونة الأخيرة، وهي كشافات كادت تصور المغرب وكأنه «كوريا الشمالية» أو «الجزائر» أو «الصومال».

(صحيح أن تصويب الردار الحقوقي العالمي على المغرب راجع لكونه اختار الانضمام للمجتمع الكوني بشكل إرادي مع ما يصاحب هذا الاختيار من خضوع للمراقبة لمعرفة هل التوقيع على المعاهدات تم «للتزلاج» و«الصابونة» والتمويه، أم هو توقيع يعكس الرغبة الفعلية في ترسيخ وتمثل ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب. لكن صحيح أيضا أن المغرب حرق مراحل مهمة في هذا المجال مقارنة مع العديد من الدول في الحوض العربي والإسلامي والإفريقي، إلا أنه لم يحسن تسويق منتوجه الحقوقي في العالم بشكل جعل العديد من الفعاليات والأصوات في هذا التنظيم أو ذاك لا يعرف عن المغرب إلا ما كان يحدث قبل 1999. وبالتالي كانت التقارير الصادرة عن بعض المراكز الجامعية أو الدراسية أو عن منظمات مصدرها الجهل الكامل بالمتغيرات والتحولات التي عرفها المغرب مؤخرا.

تقديم المغرب لترشيحه لاستضافة النسخة الثانية من المنتدى العالمي كان جراة كبيرة، خاصة وأن التحضيرات لعقد المنتدى في العام المقبل ستتزامن مع حدثين مهمين: الأول يكمن في دورة مارس 2014 بجنيف الخاصة بحقوق الإنسان، والتي (أي الدورة) سيعرض فيها المغرب تقريره الدوري. أما الحدث الثاني فيتلخص في اجتماع مجلس الأمن في أبريل 2014 لدراسة تمديد مهام المينورسو، وهي المهام التي كادت أن تجرف العلاقة بين المغرب والإدارة الأمريكية في السنة الحالية قبل أن تعود الأمور إلى مجاريها عقب اللقاء الذي جمع الملك محمد السادس والرئيس أوباما مؤخرا.

جراة المغرب في طلبه احتضان هذا المنتدى العالمي لحقوق الإنسان لن تستقيم إلا إذا رافقتها جراة في التنظيم وفي تحديد المحاور وفي اختيار الضيوف والرموز الحقوقية العالمية.

فتنظيميا، ليس سهلا استقبال 10 آلاف فرد سيحلون ضيوفا على المغرب من مختلف القارات واللغات والحضارات والثقافات، وهو ما يقتضي التوفيق في اختيار المدينة التي ستكون مؤهلة لاستقبال هذا العدد الهائل (فنادق + ترجمة بلغات متعددة + أمن + حسن استقبال في المطارات والفنادق + ترفيه ومهرجانات موسيقية موازية...)

بخصوص المحاور يتعين استحضار أهم الانشغالات الحقوقية الكونية لتكون محط دراسة ومساءلة في المنتدى مع تحديد عدد الورشات ومحاورها.

أما بشأن اختيار الضيوف، فالمطلوب تنويع الرموز الحقوقية لتمثيل كل الثقافات والقارات والدول الوازنة سواء في إفريقيا أو أوربا أو أمريكا أو آسيا أو أوقيانوسيا، بدل الاقتصار على استدعاء الأسماء نفسها من البلدان نفسها، بل يتعين استدعاء المنظمات والشخصيات الحقوقية التي لا تشارك المغرب أطروحته الرسمية. وعلى الأحزاب المغربية حسب العائلات السياسية الموجودة عالميا (أممية ليبرالية + أممية اشتراكية + إلخ..) أن تستغل المناسبة لاستدعاء من يمثل الأحزاب الحليفة في هذا البلد أو ذاك..

المغرب بعد أن خذل في تنظيم المونديال وأصيب بالنكبة في تنظيم «إكسبو» وفشل في احتضان المنتدى الاجتماعي العالمي ولم يحظ مرة أخرى بالألعاب المتوسطية، أمامه الآن فرصة ذهبية لتسويق صورة أخرى جديدة «بدون زواق» عن مغرب مشبع بالرغبة في تمثل ثقافة حقوق الإنسان ليس من أجل الحصول على صك إبراء الذمة فحسب، بل ليكون سؤال جلب العالم إلى المغرب هو السؤال الحارق لكل المسؤولين المغاربة، إذ كلما حل العالم بدولة وفتحت الأبواب على مصراعيها لمن يود الدخول إليها كلما ازدادت ثقة المجتمع الدولي في هذا البلد من كونه لا يملك ما يخفيه عن الأنظار.

فها هي البرازيل، ما أن ودعت النسخة الأولى المنتدى العالمي لحقوق الإنسان (8000 مشارك) حتى بدأت تستعد لاحتضان أهم منتدى عالمي في التربية المقرر تنظيمه في يناير 2014 في بلدية كانوس، وتستعد لاحتضان أهم منتدى عالمي اجتماعي في مدينة أليغري في فبراير 2014، وتستعد على التوالي لاحتضان أهم عرس رياضي عالمي (مونديال 2014) والألعاب الأولمبية لعام 2016.

فهل سيربح المغرب رهان الانفتاح على العالم وطي ملف حقوق الإنسان أم سيضيع الفرصة ويبقى المغرب في خانة الدفاع بدل الهجوم؟

ذاك ما تجيب عنه الحوارات الصحفية التي خص «الوطن الآن» بها في برازيليا كل من أحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وعبد القادر أزريع، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وحمودة صبحي، الكاتب العام لمنتدى بدائل المغرب، وعبد الرحيم المصلوحي، الباحث في العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس أكدال.

(انظر الملف الخاص الذي أعددناه حول هذا الحدث الحقوقي الدولي في صفحات (5-6-7-8-9).

الوطن
www.alwatan-press.info

مشاهد من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالبرازيل

الزميلة بديعة الراضي، الصحافية بيومية «الاتحاد الاشتراكي» وعضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي ترقص مع «ساندرا» جانيت موراليس، رئيسة الشرطة في كولومبيا، على هامش اختتام فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في برازيليا، وهي صورة مميزة جدا تمكن تحليل المسؤولين بالدول الأجنبية من تكلس البيروقراطيين والغرور بالمواقع السامية.

فإن رقصت بديعة الراضي مع أعلى رتبة أمنية في كولومبيا، فإن الأمل هو أن يرقص المسؤولون السامون بالمغرب مع الشعب المغربي

الوفد البرلماني ينسف لقاء البوليزاريو بمجلس الشيوخ

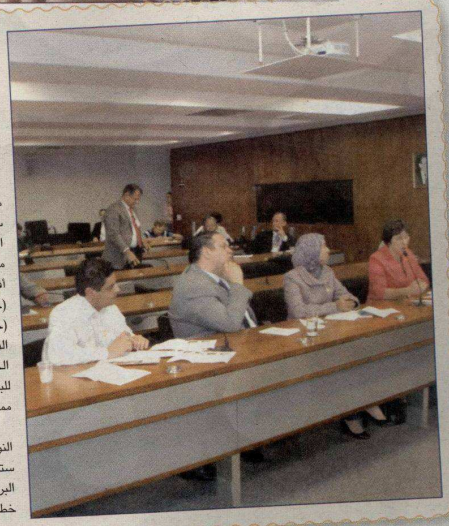

تصادف انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان ببرازيليا، احتضان مجلس الشيوخ البرازيلي لجلسة مع محمد لعروسي الذي قدم على انه سفير البوليزاريو بالبرازيل (!). الجلسة كانت مبرمجة في لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ التي يوجد فيها أعضاء من الحزب العمالي مناصرين للطرح الجزائري، مما حذا بالوفد البرلماني المغربي انتداب ثلاثة أفراد لدحض الادعاءات. الوفد كان يضم كلا من النواب: سمير بلفقيه (حزب اليام) وعلي اليازغي (حزب الاتحاد الاشتراكي) وأمينة ماء العينين (حزب العدالة والتنمية). وقد تفاجأ ممثل البوليزاريو رفقة رئيس الجلسة الذي أعطى الكلمة لممثلة الوفد (ماء العينين) التي استغربت كيف تتطلى الحيلة على الشيوخ البرازيليين من كون محمد لعروسي قدم نفسه سفيرا للبوليزاريو لدى البرازيل والحال أن البرازيل لا تعترف أصلا بالبوليزاريو مما جعل القاعة تنفجر بالضحك.

وقد أسفر هذا التحرك عن اتفاق مبدئي على قبول الدعوة التي وجهها النواب الثلاثة لزملائهم بالمجلس البرازيلي لزيارة المغرب. وهي الزيارة التي ستحال على مكتب مجلس كريم غلاب لترتيبها في أقرب الآجال ليطلع البرلمانيون البرازيليون على الحقائق على أرض الواقع بدل الارتهان إلى خطاب المظلومية الذي تروجه البوليزاريو.

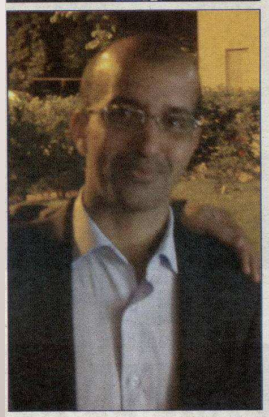

مريم الركالة، مستشارة بسفارة المغرب بالبرازيل رفقة سيدي محمد بيد الله، وزير مفوض بنفس السفارة كانا من جنود الخفاء لتسهيل مأمورية أي عضو بالوفد المغربي بتتبع شخصي من السفير العربي موخاريق

من اليمين عبد الرحيم شهيد وعبد الغني بردي وتوفيق الزيناني المنتمون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وكانوا خير سند للوفد المغربي بالبرازيل

حميد بنشريفة مدير مركزي بالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان (يمينا) وعبد الكريم بوجرادي مكلف بمهمة بالمندوبية، بذلا كل المجهودات لضمان ظروف جيدة لاشتغال الوفد المغربي ببرازيليا

أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا

بعض الأوساط الغربية لا تحبذ ظهور قطب جنوبي في مجال حقوق الإنسان

565

قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا، إن ما قام به المغرب في مجال حقوق الإنسان هو الذي جذب اهتمام المجتمع الدولي وجعل المغرب يحظى باحتضان النسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المقرر في العام المقبل. وحدد مجموعة من الشروط لضمان نجاح المنتدى بالمغرب

حاورهم: عبد الرحيم أريري

○ في كل المحطات الحقوقية بالمغرب يكون أحمد حرزني حاضرا فيها، وها هي المحطة الدولية بالبرازيل تصادف حضور حرزني أيضا، وهي المحطة الحقوقية التي تميزت بالموافقة على تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بنسخته الثانية بالمغرب في العام المقبل. ما هي في نظرك دلالة اختيار المغرب لاحتضان هذه النسخة؟

● اختيار المغرب لاحتضان النسخة الثانية من المنتدى، هو أولا اعتراف بما أنجزه المغرب في مجال حقوق الإنسان وهو كذلك اعتراف بتميز التجربة المغربية. لأن ما يميز التجربة المغربية، كونها كانت أكثر التجارب سلمية، بحيث تم تبني مقاربة حقوق الإنسان بدون سلوك طريق الانقلاب على الأوضاع. لهذا السبب أشاد الكل بالنموذج المغربي، وبطريقة تدبيره لملف حقوق الإنسان سواء في مجال تصفية إرث سنوات الرصاص، عبر العمل الذي قامت به هيأة الإنصاف والمصالحة، أو ما يرتبط بالعلاقة بين الرجل والمرأة، وجبر الضرر الجماعي أو باقي الجوانب الأخرى. وبالتالي فإن ما قام به المغرب جذب اهتمام المجتمع الدولي وجعله يحظى باختياره كمحطة لاحتضان النسخة الثانية لهذا المنتدى العالمي.

○ لكن البعض يقول إن تنظيم البرازيل للمنتدى العالمي لحقوق الانسان هو فقط للتمويه على انتهاكها لحقوق العديد من الفئات من جهة ولتسويق صورتها تحضيرا لمونديال كأس العالم وللألعاب الأولمبية من جهة ثانية. وتأسيسا على هذا اقتنص المغرب فلسفة البرازيل بتقديم ترشيحه لاحتضان النسخة الثانية من المنتدى العالمي للتغطية على تلكؤه في تنفيذ التزاماته الدولية في حقوق الإنسان. ما هو تعليقك؟

● لا يجب أن نبالغ في تطبيق نظرية المؤامرة، بل يجب علينا أن نفترض حسن النية حتى يتبين لنا العكس. فلا أعتقد أن المغرب أو البرازيل لديهما أجندة سوء النية أو أنهما يعتنقا تلك النظرة القصيرة التي تحدثت عنها. فالبرازيل بلد خطى خطوات مهمة في مجال حقوق الإنسان. طبعا ما زالت عنده مجموعة من المشاكل، كما هو الشان بالنسبة للمغرب. ولا يوجد بلد في العالم، حتى في أرقى الديمقراطيات، بدون مشاكل في مجال حقوق الإنسان. لأن حقوق الإنسان هي كفاح إلى ما لا نهاية. ولهذا لا أظن أن فكرة المنتدى جاءت للتغطية على واقع حقوق الإنسان في البرازيل، أو أن المغرب سيحتضن النسخة الثانية ليغطي هو الآخر على أمر ما. فالبلدان معا من الدول التي اقتنعت بقيمة مقاربة حقوق الإنسان، ويعمل البرازيل والمغرب جاهدين كي يترقيا في هذا المسار. واعتقد أن التشويش يأتي من بعض الأوساط الغربية التي لا تحبذ ظهور قطب جنوبي في مجال حقوق الإنسان. وهذا أمر خاطئ لأننا إذا كنا نؤمن بكونية حقوق الإنسان فهذا يعني، من بين ما يعنيه، أن كل البلدان وليس فقط بلدان الشمال، لها كامل الحق في تنصيب نفسها كحامية ومدافعة على حقوق الإنسان. فانعقاد المنتدى الأول في البرازيل، وتنظيم النسخة الثانية منه في المغرب، وربما النسخة الثالثة قد تكون في بلد آخر إما من أمريكا اللاتينية أو اوربا، ليس الغرض منه هو إقصاء أوروبا أو أمريكا. فإذا كنا في مجال السياسة ننطلق إلى عالم متعدد الأقطاب، فلا مانع من رؤية مراكز متعددة لحماية حقوق الإنسان أو الدفاع عنها ولا بأس أن تبرز بالضبط بلدان الجنوب في هذا المجال لأن في ذلك تحقيق مبدأ الكونية في مجال حقوق الإنسان. والدليل على ذلك أن دول الجنوب هي الأخرى تمتلك فلسفة حقوق الإنسان. وما العيب في ذلك، بل هذا تقدم كبير. والأمل أن تطال العدوى دولا مازالت متحفظة في موضوع حقوق الإنسان. ربما لأن الخطاب كان شبه محتكر من طرف دول ومنظمات مقيمة في الشمال. وربما الآن قد نجد دولا جنوبية انخرطت في الموضوع لترفع تحفظها (مثلا روسيا والصين واليابان). وقد تطمئن هذه الدول أكثر وتلتحق بالركب، بفضل صعود دول جنوبية مثل البرازيل والمغرب والأرجنتين، فوق الخشبة الحقوقية الدولية.

أحمد حرزني، في منتدى برازيليا وخلفه تظهر جميلة سيوري رئيسة جمعية «العدالة»

○ المنتدى المنعقد بالبرازيل يحمل اسم العالمي، لكن الملاحظ هو أن الحضور كان جنوبيا بامتياز بالنظر إلى غياب واسع للمنظمات الغربية ولممثلي دول أوربا وأمريكا الشمالية. هل هو غياب متعمد أم غير مقصود؟ وهل هو موقف يعبر عن انزعاج دول الشمال من تململ دول الجنوب في القضية الحقوقية؟

● لا جواب لي دقيق عن هذه المسالة، ربما لأن الوقت لم يكن كافيا، وربما لأن الدول الشمالية ومنظماتها مازالت لم تكون رايا حول هذا المنتدى الجنوبي أساسا. وبالتالي الأسباب قد تكون متعددة، ولكن مستقبلا ستتسع دوائر المنتدى العالمي ليس نحو أوربا فقط بل نحو كل الدول التي كانت متحفظة.

○ في السنوات 14 الأخيرة قطع المغرب أشواطا كبرى في مجال حقوق الإنسان، وانخرط في دينامية ملموسة تجلت في هيأة الانصاف والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية الحقوقية وتأسيس المجلس الوطني والمندوبية الوزارية فضلا عن استقباله بل ومبادرته بدعوة كل الآليات الأممية الحقوقية لزيارة المغرب، إلخ... ومع ذلك نجد كشافات الضوء العالمية مسلطة أكثر على المغرب وكأنه كوريا الشمالية أو الجزائر أو نيجيريا أو الصومال، علما أن هذه الدول الأخيرة غارقة في الفظاعات الحقوقية وفي عدم احترام حقوق الانسان ومع ذلك لا تسلط عليها أضواء المنظمات الدولية والتقارير الأجنبية مقارنة مع المغرب. لماذا؟

● الدائرة تزيد يوما عن يوم في الاتساع بالمغرب من حيث الفاعلين الحكوميين أو غيرهم الذين يقرون باحترام حقوق الإنسان على مستوى لا يضاهى في العالمين العربي والإفريقي، بل في الجنوب. لكن ما زال الناس في أوروبا وأمريكا يقتنعون بأن نظاما ملكيا لا يمكن أن يكون تقدميا ولا يسمح بتطور ونمو حقوق الإنسان داخله. وهذه المسالة تفسر إلى حد كبير ما ذكرته. ثانيا، وهذه مسؤوليتنا نحن، نجد أن هناك تقصيرا للمغاربة بما فيهم الدولة والأحزاب والمجتمع المدني حيث نلاحظ تقصيرا في التعريف بالتجربة المغربية وتبيان مميزاتها، وحسن تسويق مكتسباتنا.

○ وهل يمكن أن نذكر أن التعثرات التي يعرفها مجال حقوق الإنسان بالمغرب ما زالت قائمة؟

● في مجال حقوق الإنسان هناك حقوق لا تتطلب وقتا وموارد كثيرة، وهذا ينطبق بشكل خاص على الحقوق المدنية والسياسية، بالنظر إلى أن هذه الحقوق تتطلب فقط إرادة وتنفيذا ومراقبة. ولكن هناك حقوق أخرى يصعب ترجمتها في الميدان إلا بشكل متدرج مثل السكن فهو حق ضروري. فلكي يكون الإنسان إنسانا يجب تمتيعه بالسكن اللائق. لكن لا توجد دولة تقوى على تحقيق هذا الهدف بين عشية وضحاها، بدليل ها هي أمريكا تعرف الآلاف بل الملايين من الناس بدون مأوى. لكن المطلوب أساسا أن الحقوق التي تتطلب موارد وكلفة ووقتا يجب على المدافعين أن لا يوقفوا ضغطهم حتى لا يكون تحقيق تلك الحقوق غير فعليا.

○ ولكن، لماذا يتلكأ المغرب في تنفيذ الحقوق السياسية والمدنية التي لا تتطلب موارد؟

● لم يبق أي مشكل في احترام هذه الحقوق، بل نلاحظ العكس في أن المواطن يحس بإفراط في تأسيس الأحزاب. بالمقابل لنا بعض المشاكل في الحقوق المدنية التي لنا فيها تأخر، مثلا الصحافة التي تعرف تلكؤا. ولكن المؤكد أننا خرجنا من عهد كان فيه التعسف المطلق، فاليوم هناك حوار ونقاش وطني لتحقيق الإصلاح. وربما الصعوبات تأتي من أن المتدخلين في الميدان لم يصلوا للإجماع، ومجال الصحافة خير دليل على ذلك. إذ في باب العقوبات الحبسية هناك من يرى أن الصحافي معفى منها، وآخرون يرون العكس. ولكن المهم في كل هذا هو أن هناك نقاشا، إلا أنه نقاش لم يكتمل...

○ ما هي الشروط لإنجاح النسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمغرب؟

● أولا، يجب إعادة النظر في الدورية، إذ أن منتدى من هذا الحجم لا ينجح إذا كان يعقد كل سنة. فلا بد من وقت، كما أن التنظيم يتطلب وقتا لإيجاد المطاعم واللوجستيك وتأمين الفنادق والمواصلات والترجمة، إلخ... ثانيا لكي ينجح المنتدى يجب توسيع الدائرة وتحقيق الطموح الدولي للمنتدى بوضوح أكبر ويتعين الاعتناء ببعض الفاعلين الكبار في هذا الباب، إفريقيا وعربيا، واستدعائهم للحضور. ويجب فتح الحوار مع الفاعلين الكبار في مجال حقوق الإنسان في جميع القارات. فمثلا بالنسبة لي لا يمكن عقد منتدى ناجح بدون إشراك جنوب إفريقيا مثلا في الموضوع.

عبد القادر أزريع، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الجهوية الرباط - القنيطرة

المنتدى العالمي سيمنح المغرب موقعا على مستوى الخريطة الحقوقية الدولية

545/6

○ المغرب مقبل على استضافة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في السنة المقبلة، ما هي دلالة احتضان المغرب لهذا المنتدى في نسخته الثانية؟

● حضور المغرب كان حضورا استكشافيا لهذه المحطة الحقوقية الجديدة. فهذا المنتدى انعقد اليوم في برازيليا في طبعته الأولى، وبصيغة تنظيمية جديدة على الحقل الحقوقي بحيث هناك الفضاءات التي تجمع المؤسسات الوطنية سواء الإفريقية أو العربية أو الأورومتوسطية أو الفرنكوفونية أو الية الأمم المتحدة، أو تظاهرات بمبادرة من هذه الدولة أو تلك، أو من طرف المؤسسات الوطنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي... هذه المبادرة في البرازيل التي أتينا إليها هي مبادرة جديدة مختلفة عن منتدى نانط Nante والتي هي كذلك منتدى عالمي آخر لحقوق الإنسان والذي وصل لطبعته الخامسة.. هذه المبادرة مختلفة كونها تتم بشراكة ما بين وزارة حقوق الإنسان بالبرازيل (أي كتابة الدولة الملحقة برئاسة الجمهورية) وبين المجتمع المدني بمختلف فعالياته، وبطبيعة الحال بتنسيق مع هياة الإشراف على منتدى حقوق الإنسان الخاص بالطفولة الذي نظم مؤخرا في الأرجنتين. إذا هذه التركيبة هي تركيبة جديدة مختلفة، جئنا باسئلة حول فلسفة هذا التنظيم (خلفياته وابعاده). لذلك بعد النقاش الصريح والحقيقي مع الأخوات والإخوة في لجنة الإشراف على المنتدى المنعقد بالبرازيل، تبين بالفعل على أن المغرب بإمكانه، بتجربته وخبرته وتراثه في مجال حقوق الإنسان، أن يقدم على تنظيم تظاهرة من هذا الحجم ومن هذا النوع، وقد يعطيها إضافات مرتبطة بطبيعة المنطقة بخصوصيتها (المنطقة المغاربية، المغرب-المشرق، إفريقيا، الأورومتوسطية...). أضف إلى ذلك أن المغرب كما نعرف اختار إستراتيجيا ودستوريا الدخول في معركة بناء دولة الحق والقانون، أي اختار المسالة الحقوقية. فمسالة حقوق الإنسان حاضرة وأساسية، سواء من خلال المجلس الوطني او من خلال المندوبية أو من خلال البروتوكولات الاختيارية التي وقعت عليها بلادنا أو من خلال كذلك الباب المفتوح للمقررين الخاصين للأمين العام الأممي.. كل هذا كان لابد أن يتوفر للمغرب فرصة، لحظة، فضاء ليقدم هذا الخبرة والتجربة للعالم حتى تستثمرها الدول الأخرى، ولما لا هذه الطبيعة الجنوبية للتجربة المغربية، وهي بالتاكيد مختلفة عن تجارب أخرى، سواء التي كانت في أوروبا أو في أمريكا. كذلك نجد أن التجربة المغربية في حاجة إلى جسور كي تمتد عبر العالم وكي تصبح نموذجا -لا أقول يقتدى به- بل يستفاد منه سواء على مستوى تجربة هياة الإنصاف والمصالحة أو مستوى المجلس الوطني لحقوق الإنسان. الآن المغرب بالياته الجهوية، وهي تجربة فريدة في العالم، إذا ما استثنينا المكسيك، إذا ما تابعنا في الفترة الأخيرة التقارير الموضوعاتية التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. كل هذا يعطينا إمكانية تقديم هذه التجربة، لأن ما تبين من خلال محطات مختلفة، هو أنه يجب علينا أن نشتغل على مشروع تقديم تجربتنا.

○ البعض يقول إن المغرب باستضافته للمنتدى في نسخته الثانية استلهم التجربة البرازيلية التي نظمت هذا المنتدى لتلميع صورته أمام العالم خاصة وأنها مقبلة على تنظيم تظاهرتين عالميتين: الألعاب الأولمبية وكأس العالم. فالعالم كله كان ينتقد البرازيل على انتهاك حقوق الإنسان، ونظمت هذا المنتدى لتلميع صورتها. ومن ثمة المغرب استنسخ النموذج البرازيلي لتلميع صورته بدون أن يجسد احترامه لحقوق الإنسان. ما هو ردك؟

● في تقديري، هناك حقوق الإنسان وهناك سياسة حقوق الإنسان. وبالتاكيد فكل تظاهرة فيها اهداف حقوقية واهداف سياسية واهداف إعلامية... لكن، من خلال معرفتي بالسيدة الوزيرة (ماريا دو روزاريو) والتي تمثل يسار الحزب الحاكم بالبرازيل والتي كانت حاضرة في كل التظاهرات المرتبطة بحقوق الإنسان نظرا لوزنها هنا في البرازيل.. كذلك أتعرف بان السيدة كاتي والسيدة أتشيلي أشرفتا على هذا العمل بالإضافة إلى مستشار السيدة رئيسة الجمهورية والذي كان يشتغل على حقوق الإنسان باسم البرازيل في جنيف... فهذا الطاقم وهذه المجموعة هي في الحقيقة صاحبة المشروع.. وهي استلهمت الفكرة من خلال متابعتها للقاءات والتقارير التي تقدم سواء في المجلس الدولي لحقوق الإنسان أو في المفوضية الأممية لحقوق الإنسان أو في مختلف اليات الأمم المتحدة. إذن بالتاكيد أن البرازيليين من خلال تقييم تجربتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكونهم يرغبون الآن في احتلال مقعد في مجلس الأمن وكونهم كذلك يقودون لا فقط تجربة التنمية الوطنية ولكن تجربة أمريكا اللاتينية، كذلك أنهم يفكرون -كدولة صاعدة- في مد الجسور نحو إفريقيا ونحو آسيا... ولا يمكن أن يحققوا كل هذا بدون رافعة لحقوق الإنسان. فهم الآن بصدد مناقشة القانون الذي على أساسه ستنطلق تجربة جديدة لحقوق الإنسان في البرازيل، أي المجلس الوطني لحقوق الإنسان البرازيلي، وهذا القانون مطروح للبرلمان.. كذلك، ولم لا، قد يفكرون، من خلال هذه الآلية التي هي في بداية الترويض وبداية الاجتهاد وبداية الاشتغال، في إعداد تقرير سنوي عالمي لحقوق الإنسان برؤية جنوبية من موقع البرازيل على غرار التقارير العالمية التي تعدها هيومان رايتش أو أمنيستي أو مؤسسة كنيدي ووزارة الخارجية كذلك. بالتاكيد بلد صاعد بهذا المنطق يشتغل ويريد أن يقتبس من تجارب الدول صاحبة القرار اليوم السياسي والاقتصادي والحقوقي.

بالنسبة لنا في المغرب، منذ دخلنا تجربة حقوق الإنسان ومنذ قررنا إحداث هياة الإنصاف والمصالحة، مع العلم أن المصالحة في العالم قليلة ومحدودة، لم نتوفق في تقديم تجربتنا للعالم وتسويقها خارجيا. ما سنستفيده نحن من هذا المنتدى في نسخته الثانية هو أن نضع تجربة في وقت محدد ومضبوط وفي فضاء وبفلسفة وبميتودولوجيا نحددها نحن للعالم.. هذه تجربتنا، بطبيعة الحال بتناقضاتها، بتقدمها، بتراجعها، بإشراقاتها وإخفاقاتها، ولكن على الأقل أن يعرفها العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر ها هي تجربة نتحدث عنها، فإذا ما استثنينا المتابعة الإعلامية الوطنية وبعض المتابعات لأصدقاء إعلاميين قريبين من بعض الحقوقيين الذين كانوا يشتغلون في إطار هياة الإنصاف والمصالحة نجد أنه لحد الآن لا توجد دراسة أكاديمية حول هياة الإنصاف والمصالحة تمكن الباحثين في أي مكتبة عبر العالم من التعرف عليها. إذ أن هذه الدراسة تضفي وتعطي وترسخ الموضوعية في هذه التجربة. كذلك ليس عندنا لحد الآن كتاب حول ذاكرة المعاناة التي عاشها المضطهدون سياسيا خلال سنوات الرصاص. إذا في تقديري فالنسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان ستكون محطة لتقديم تجربتنا وللنقاش حول رؤية جديدة لحقوق الإنسان بشراكة مع كل الفاعلين الدوليين. بمعنى أننا سنتحول من هذا الموقع المنفعل الذي ينتظر مجيء المقرر .... إلى موقع يشتغل بساهم في صياغة رؤية. وهذا سيمنحنا موقعا آخر على مستوى الخريطة الحقوقية العالمية. وهذا كذلك سيمكننا من استثمار هذا الرصيد الذي وضعه المغرب في مجال حقوق الإنسان.. وضعه في دستوره ووضعه في تقرير هياة الإنصاف ووضعه في مختلف التقارير. إذا هناك، في تقديري، رأسمال غير مستثمر...

○ هناك مفارقة، فالمغرب بهذا الرأسمال غير المستثمر (ها هي المندوبية الوزارية، ها هو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وها هو المغرب قد صادق على اتفاقيات دولية وزكاها، وها هم المقررون الأمميون يتناوبون تقريبا كل ثلاثة أشهر على المغرب)، ومع ذلك فالمغرب محط تشويش ومحط تحرش بعض الأوساط الحقوقية العالمية، عكس حال بعض الدول الغارقة في الفظاعات والانتهاكات ومع ذلك لا تسلط عليها البروجيكتورات. لماذا؟

● في مجال حقوق الإنسان الدخول في الآليات الدولية هو دخول اختياري بتقدير سياسي بالطبع. تعرف بانه لكي تحقق نقلة عبر العالم، في إطار التوازنات العالمية القائمة، إما أن تختار اضطهاد شعبك وأن تستمر في إغلاق الباب والحدود، وإما أن تختار الانفتاح وتختار التواصل مع الآليات وأن تراكم تجربة في هذا الباب. فالمغرب، في تقديري، اختار أن يفتح الباب أمام التجربة، واختار أن ينخرط في الآليات الأممية. أن ينخرط في الآليات الأممية، بالطبع كما هو في جميع التجارب، وأنت تشتغل في إطار هذه الآليات، وأنت تفتح الباب لكي يكتشف الناس ويعرفوا حقيقة أوضاعك، عليك أن تصوغ إستراتيجية لك في الميدان. ولذلك نحن كلنا، اعتقد، ما قبل تجربة المجلس الوطني، كنا في مرحلة التعلم من هذه الآليات ومن هذه المؤسسات: كيف تشتغل، كيف تفكر، كيف تعدل تقريرها، كيف نتواصل معها... ولذلك قبل أن نتوفر على المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان كان هناك تعثر في إعداد التقارير. أن تدرك القطاعات الحكومية أهمية إعداد التقارير والأجوبة في الوقت... هذا كله تربية على العمل في هذه الآليات. في تقديرنا اليوم، لقد وصلنا إلى مرحلة تقديم منتوجنا، أي وصلنا إلى مرحلة الطالب الذي سيقدم أطروحته. ونعتقد أنه في الفضاء المقبل للنسخة الثانية من المنتدى العالمي سنقدم أطروحتنا للعالم لكي يناقشها ويتناولها... وبطبيعة الحال سنقدمها لأبنائنا وبناتنا كي يبدعوا أحسن مما أبدعنا في هذا الموضوع.

عبد القادر أزريع

عبد الرحيم المصلوحي، أستاذ باحث في العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس أكدال

الضغط الحقوقي الدولي يقع على الدول المنفتحة أكثر من الدول المنغلقة

545/8

يرى عبد الرحيم المصلوحي، أستاذ باحث في العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس أكدال، أن اختيار المغرب لاحتضان النسخة الثانية من المنتدى العالمي يقتضي الحزم على المستوى السياسي باستيعاب كل الفرقاء الحقوقيين داخليا عبر حوار سياسي مع الدولة مباشرة لتجنب آثار معاكسة أثناء تنظيم هذه التظاهرة الدولية

عبد الرحيم المصلوحي

❍ على هامش منتدى حقوق الإنسان الذي انعقد في البرازيل تقرر اختيار المغرب لاحتضان النسخة الثانية من المنتدى في الموسم القادم. هل هذا الاحتضان، في نظرك، فيه قيمة مضافة للمغرب، أم على العكس سيشكل نقطة تشويش وإزعاج للمغرب؟

● **بداية هذا إنجاز كبير للوفد المغربي الذي شارك في النسخة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وأهنئ جميع أعضاء هذا الوفد المغربي الذي شرف بلده أيما تشريف. في ما يتعلق بهذا المستجد، فاظن بان هذه المسالة يجب التعامل معها بحذر شديد. فعلا المغرب سترتفع أسهمه في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي وسيتم ترصيد كل ما حققه إلى حد الآن على المستوى الحقوقي. لكن اظن بان تنظيم منتدى من هذا الحجم يقتضي بعض الحزم على مستويين، على المستوى السياسي يجب بداية معالجة كل المشاكل الحقوقية داخل أرض الوطن، بمعنى أن الفرقاء الحقوقيين الذين لم يتم استيعابهم في إطار حوار سياسي مع الدولة مباشرة والذين لا يبدو أنهم انخرطوا بشكل إرادوي مع الدينامية الجديدة التي أصبحت تميز المغرب على المستوى الدستوري والحقوقي، هؤلاء الفرقاء يجب التعاطي معهم وإقناعهم بضرورة انتهاز هذه الفرصة لإنجاح هذه التظاهرة، ولجعل المغرب، ربما، يقطع مرحلة أخرى من تثبيت الديمقراطية ودولة الحق والقانون.. اقصد بهؤلاء الفرقاء مثلا: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وكل الفعاليات الحقوقية التي يبدو أنها لم تنخرط بعد بنفس المستوى الذي انخرطت به بعض الفعاليات الحقوقية الأخرى. إذا هذا تحدي سياسي، يجب معالجته بكل يقظة وحزم، وإلا سيكون له، ربما، آثار معاكسة أثناء تنظيم المغرب لهذه التظاهرة الدولية.. كما لاحظنا في برازيليا حيث انزعج المشاركون الرسميون من البرازيل في هذا المنتدى أحيانا بهتافات الحشد الجماهيري التي قامت به بعض الفئات البرازيلية التي تعتبر نفسها مهمشة أو التي قالت بأن مجال حقوق الإنسان لم تحقق فيه دولة البرازيل شيئا على مستوى بعض القطاعات...**

❍ (مقاطعا) ولكن البعض قد يرى أن احتضان المغرب للمنتدى الدولي لحقوق الإنسان في السنة المقبلة يأتي تتويجا لدينامية حقوقية عرفها المغرب، بدءا من انخراط المغرب في مجموعة من الاتفاقيات الدولية، وانتهاء من كون المغرب أصبح قبلة لزيارة مقررين من الهيآت الأممية الحقوقية، مرورا بدخول المغرب إلى مجلس حقوق الإنسان، رغم أن هذا الدخول حتمي وجغرافي، ثم تتويجا بهذا المنتدى في نسخته الثانية.

● **كما قلت سابقا، مؤشرات حقوق الإنسان في المغرب ترتفع، ويبدو أن المغرب نجح إلى حد كبير في إعطاء صورة للمجتمع الدولي بانه قطع مرحلة معينة من مراحل الانتقال الديمقراطي. نعلم بأن الانتقال الديمقراطي في الأدبيات الأكاديمية يمر عبر ثلاث مراحل: مرحلة الانفتاح، وهذه المرحلة اجتازها المغرب بنجاح؛ ومرحلة التأسيس، ويقصد بها إعادة صياغة التعاقدات السياسية بين المجتمع والدولة من خلال دستور جديد وانتخابات تشريعية تشكل قطيعة مع سابقاتها؛ ومرحلة التثبيت، يعني تثبيت الاختيارات الديمقراطية والمكتسبات الحقوقية. المغرب، من خلال انخراطه عالميا في هذه السيرورة، ومن خلال إحرازه على شرف تنظيم هذه التظاهرة الدولية مستقبلا، نجد بانه يسير في إطار إقناع المنظومة الدولية من كون ملف حقوق الإنسان في المغرب لم يطو بعد بشكل نهائي، لكنه بلد يصر بانه في طريق حل كل المعضلات الجوهرية.. وبطبيعة الحال المغرب هنا يتميز، في الإطار الإقليمي، عن جيرانه بمجموعة من المقومات التي لا نجد لها مقابلا في دول الجوار.**

❍ هنا المفارقة، كيف حقق المغرب مكاسب وحقق نوعا من الإشراقات مع المجتمع الدولي، وفي نفس الوقت جيرانه في الوضعية الحقوقية أسوء وأفظع من المغرب، ومع ذلك نجد أن الردارات العالمية مصوبة نحوه والتشويش الذي يتعرض له المغرب أشرس مما تعرض له الدول الأخرى المجاورة. ما هو تفسيرك؟

● نعلم دائما أن الضغط يقع على الدول المنفتحة والمتواصلة مع المنظمات الحقوقية والسياسية والمدنية في العالم ولا يقع على الدول المنغلقة. وهذا شيء طبيعي أن الدولة التي تبذل مجهودا في مجال دعم وتعزيز دولة الحق والقانون، تجد نفسها مطالبة بإقناع المنظومة الدولية بانها صادقة وبان خياراتها لا تشوبها أية شائبة. لكن أنا لا أتفق معك عندما قلت بأن المغرب يقع عليه ضغط ربما أكثر من جيرانه...

❍ (مقاطعا) أقصد هذه الحملات الإعلامية وتقارير بعض المنظمات الدولية، كلها تشبه المغرب وكأنه كوريا الشمالية أو الجزائر.

● هذا غير صحيح.. المؤشرات التي تحدثنا عنها، وآخرها -بطبيعة الحال- حصول المغرب على مقعد داخل مجلس حقوق الإنسان ونيله شرف تنظيم هذه التظاهرة الحقوقية العالمية، يكذب إلى حد ما هذه الضغوط. الضغوط غالبا ما تأتي من جهات معينة قد تشتغل لحساب أجندات سياسية خاصة.. خصوم المغرب، كما نعلم، كثيرون إقليميا وعالميا. إقليميا أذكر الجزائر، مثلا، التي تعادي الوحدة الترابية للمملكة، والتي تعبئ كل مواردها لدعم البوليزاريو ودعم تحركاته الديبلوماسية والإعلامية والسياسية. وهذا لاحظنا شيئا منه في هذه النسخة الأولى من المنتدى العالمي. وهناك خصوم على المستوى العالمي بحيث أن المغرب ينفرد، في إطار ما يسمى بالربيع العربي، بتفرده في معالجة هذا المشكل. إسمح لي بان أؤكد أن تفرد المغرب يجعله محط، لا أقول غيرة، وإنما معاداة مجانية. بمعنى أن المغرب حاليا، في ظل ربيع عربي جرف مجموعة من الدول أو الأنظمة التسلطية، لا يزال يحظى بالاستقرار. المغرب يمتاز بهذه المقومات التي أصر على ذكرها: يتميز بوجود مؤسسة وطنية، واقصد بذلك المؤسسة الملكية التي يقع حولها إجماع وطني، وهذا مفعوله السياسي جد إيجابي، حيث أن الجهد السياسي لا يتشتت حول مسائل وجودية، من قبيل طبيعة النظام، تغيير بنيات المؤسسات، إلى غير ذلك. المغرب جدله السياسي داخليا يتركز حول اختيارات السياسيات العمومية (تدعيم الاختيار الديمقراطي)، بينما طبيعة النظام السياسي نجد أنها مسالة محسومة.. وهذا الإجماع يغذي ويعزز الاستقرار السياسي في المغرب. المقوم الثاني وهو جد مهم وثمين، وهو أن المغرب -عكس دول الجوار- لا نشهد فيه أي دور سياسي للمؤسسة العسكرية. المؤسسة العسكرية في المغرب وظيفتها الدفاع وحماية التراب الوطني، وأحيانا -وهذا ما شهدنا تعزيزه في السنين الأخيرة- حرص المؤسسة العسكرية المشاركة في عمليات إنسانية دوليا. ليس هناك أي دور سياسي للمؤسسة العسكرية. المقوم الثالث، وهو أن المغرب استأصل مخاطر الحرب الطائفية من خلال سياسات عمومية ومن خلال قوانين ومن خلال دستور اعترف بالتعددية الثقافية والتعددية اللغوية والتعددية ←

في كلمة الوفد النقابي المغربي في برازيليا

من حق البرازيل والمغرب تملك قضية حقوق الإنسان

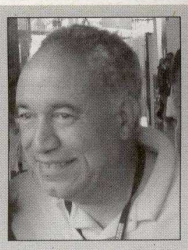
العربي الحبشي

أمال العمري

ثريا العرش

عبد الإله دحمان

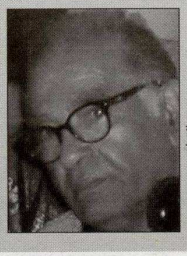
محمد القباج

على هامش المنتدى العالمي لحقوق الانسان، الذي نظم في البرازيل بين 10 و13 دجنبر 2013 نظمت ورشة حول الحقوق العمالية في عالم الشغل بحضور نقابيين من مختلف الدول ضمنهم المغرب. المركزيات النقابية المغربية في هذه الورشة كانت ممثلة بثريا الحرش «ك.د.ش»، العربي الحبشي «ف.د.ش»، عبد الإله دحمان «ا.و.ش.م»، أمال العمري «ا.م.ش»، محمد القباج «ا.ع.ش.م».

كلمة الوفد النقابي المغربي ألقتها أمال العمري وجاء فيها:

«لقد قدمنا من المغرب بوفد يتكون من 50 شخصا يمثلون مختلف مشارب المجتمع المدني ببلادنا من نقابيين ومنظمات غير حكومية تنشط في كل مجالات حقوق الإنسان قصد مشاركتكم في هذا المنتدى الهام، إيمانا منا بأن قضية حقوق الإنسان يجب الا تبقى حكرا على البلدان الغربية المتقدمة، وأن بلدان مثل البرازيل والمغرب يجب أن تتملك هذه القضية.

إن الحركة النقابية في المغرب كانت في طليعة النضال من أجل استقلال الوطن، وقد ناضلت واستطاعت أن تراكم العديد من المكاسب لصالح الطبقة العاملة. إن هيمنة النظام الرأسمالي المتوحش قد عصف بالعديد من المكاسب العمالية، كما عانت الطبقة العاملة والفئات الشعبية من برامج التقويم الهيكلي التي أجهزت وقلصت من ميزانيات المرافق العمومية. لكن بفضل نضالات الحركة النقابية وقوتها الاقتراحية استطاع المغرب أن يكرس العديد من الحقوق العمالية والشعبية في قوانينه، بل وفي دستور البلاد الذي أقر -عقب أحداث الربيع العربي- العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما صادق المغرب على مجمل الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل، و«على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحرية النقابية. وما زالت الحركة النقابية المغربية إلى جانب المنظمات المجتمع المدني تناضل من أجل تفعيل كل الحقوق الانسانية التي يضمنها الدستور حتى يتم الرقي بالواقع المعيش للطبقة العمالية وللفئات الشعبية. وقد استطاعت الحركة النقابية بمعية منظمات المجتمع المدني التي تناضل في مجال حقوق المرأة أن تحقق مكاسب جديدة لفائدة المرأة.

إن مشاركتنا في هذا المنتدى الهام هو تعبير عن تضامن الحركة النقابية المغربية، ليس فقط مع الحركة النقابية البرازيلية، بل هو تضامن مع كل فئات المجتمع المدني والناشطين والناشطات في مجال حقوق الإنسان الذين يتقاسمون معنا نفس الأهداف إيمانا منا بأن الحقوق النقابية هي حقوق إنسانية كونية.

545/9

السياسية. في حين نلاحظ بأن جزءا مهما من إشكاليات الجدل السياسي في بلدان الجوار منصب حول المحاصصة الطائفية ودور الأقليات في المشهد السياسي. المقوم الرابع والأخير، وهو أن المغرب، رغم الأزمة الاقتصادية والجدل السياسي والحقوقي فيه، لا يزال يحظى بثقة شركائه الدوليين والجهات المانحة.. تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة ما زال مستقرا، التعامل التجاري مع المغرب هو كذلك ما زال مستقرا، وحتى مؤشر الديمقراطية بالنسبة للمغرب عالميا، أكثر من متوسط إذا قسنا ذلك بما أنجزته بعض الدول..

❍ ولكن ما هي انعكاسات هذا الوضع -كما شرحت- على المكتسبات الحقوقية في المغرب، بدليل أن الدستور المغربي -كما أشرت- نجده مشبعا بالنصوص الحقوقية إلى حد التخمة، ولكن على أرض الواقع لا نجد لها أجراة... بمعنى أن البعض يقول بأن المغرب استغل الربيع العربي وانحنى له حتى تمر العاصفة، ولما مرت العاصفة جمد العمل بالدستور.

● هذا غير صحيح، وسأفسر ذلك. الدستور المغربي كجواب سياسي للدولة المغربية على مطالب الربيع العربي جاء قويا لسببين رئيسيين. السبب الأول هو أن المغرب قام بإصلاحات سياسية وقانونية واقتصادية ومؤسساتية طيلة العشر سنوات الأخيرة. الدستور المغربي ما هو إلا ترصيد وترسيم لكل هذه الإصلاحات المؤسساتية والقانونية، من قبيل مسألة النوع الاجتماعي، وإصلاح الجهوية، وإصلاح القضاء، والعدالة الاجتماعية، وبعض الحقوق التي نجد لها صدى في الدستور. إذن الدستور المغربي قوي لأن مسار الإصلاح الدستوري هو مسار ترصيد الإصلاحات القانونية والسياسية السابقة. السبب الثاني الذي يجعل من الدستور المغربي دسما -إذا صح هذا التعبير- هو أنه جواب سياسي مرن وإراديو لمطالب الشباب المغربي في إطار الربيع العربي.. كما جاء ذلك في خطاب الملك في 9 مارس 2011، مسلسل الإصلاح الدستوري يجب أن ينفتح على كل الفعاليات الوطنية خاصة الشبابية والسياسية والنقابية والمدنية، واللجنة التي كلفت بإنجاز أو صياغة مسودة الدستور عملت على تجميع القوة الاقتراحية لكل هذه الفعاليات. وبطبيعة الحال عندما نقرأ الدستور نجد صدى لكل هذه المطالب في فصل أو فصول من الدستور. أنا لا أقول بأنه دستور جبر الخواطر، لكنه دستور حاول أن يعطي لكل فئة اجتماعية حقها لنيل حقوقها كما عبرت عنها. أما في ما يتعلق بتنزيل الدستور، فبما أن الدستور قوي فلا يمكن تنزيله في سنة أو سنتين. الدستور رفع السقف الحقوقي والديمقراطي إلى حد كبير، فمن الطبيعي أن يجعل تنزيله، خاصة في سياق اقتصادي وسياسي حساس، مرتفعا إلى حد ما من ناحية الكلفة الزمنية. على كل الدستور نفسه يعطينا كآجل لتنزيله بشكل مبدئي، لا أقول نهائي لأن هناك أشياء مرتبطة بالسياسات العمومية لا يمكن التكهن بمدى تحقيقها، وضع سقف 2016 -في إطار الفصل 86 من الدستور المغربي- كزمن أقصى لتنزيل كل القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور. لكن في ما يتعلق بالسياسات العمومية، هنا المسالة تتطلب وقتا. صحيح أن الحقوق يجب أن نصنفها إلى مستويين. هناك حقوق مدنية وسياسية يكفي أن تكون هناك إرادة سياسية لتنزيلها لا تتطلب تكلفة مالية واقتصادية، مثلا الحق في المعلومة او الحق في الإضراب أو حرية التعبير أو حرية الصحافة... هذه حقوق مدنية وسياسية تتطلب فقط إرادة سياسية من الدولة وغير مرتبطة بضرورة ببرمجة اعتمادات مالية على المستوى الدولي.. بينما هناك -وهذا هو الجديد في الدستور المغربي- الزخم الحقوقي ذو النفس الاجتماعي والاقتصادي في الدستور سيطرح معضلة في الواقع على مستوى تنزيل هذا الدستور، وخاصة إذا أخذنا بما أقره الفصل 31 من الدستور: الصحة والسكن والشغل والتربية... تعليم ذو جودة، وهذه أول مرة نجد الدستور المغربي لا يتحدث عن الحق في التعليم وإنما الحق في تعليم ذي جودة وميسر الولوج... هذا النوع من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية يتطلب برمجة وتعبئة موارد مالية. ولا أظن في هذا السياق....

❍ (مقاطعا) كيف يستقيم العقل أنه في الحقوق الاقتصادية التي تتطلب كلفة، وقد تتفهم الوضع المالي للمغرب... ولكن في الحقوق الأخرى التي لا تتطلب كلفة مادية نجد المشرع أو الدولة تتلكأ في إعمالها. معنى هذا أن الدولة ليست لها إرادة أصلا في إكمال كناش تحملات الحقوق؟

● الدولة لها وظيفة تسمى باللغة الفرنسية La fonction agrégative بمعنى وظيفة تركيبية، تكون مطالب متناوئة ومتعارضة، الدولة لا يمكنها أن تنحاز لطرف على حساب طرف آخر.. إذا تكون في وسط هذه الخيارات، وتختار خيارا يتلاءم إلى حد معين مع مطالب الخيارات المطروحة. أعطي مثالا، عندما يتعلق الأمر بحق مدني وسياسي معروف، وهو الحق في الحياة، والذي فهم منه البعض على أنه إلغاء لعقوبة الإعدام في المغرب.. نجد بأن الطيف السياسي والإيديولوجي في المغرب مكون، على الأقل، من بعدين رئيسيين: بعد محافظ وبعد تقدمي أو حداثي. المحافظ، بطبيعة الحال، لا يرى بأن هذا الفصل (الفصل 20 من الدستور الذي ينص على الحق في الحياة) يجب فهمه وتفسيره على أنه إنهاء لعقوبة الإعدام، بل فقط ربما تحريم للإجهاض. التيار الحداثي يرى على العكس بأن هذه فرصة تاريخية وحقوقية بالنسبة للمغرب كي يرصد ما هو قائم في الواقع المغربي، مستندين إلى أن المغرب أوقف العمل بعقوبة الإعدام عمليا منذ 1993، وهنا المغرب يسمى بالفرنسية Abolitioniste de faite يعني ملغي لعقوبة الإعدام بحكم الواقع. أظن أنه من العسير مثلا على الدولة كسلطة تحكيمية أن تميل إلى طرف دون الآخر. هذا سيتجسد، بطبيعة الحال، على مستوى السياسة التشريعية في هذا الباب. لكن الملك، بحكم طبيعة شرعيته وبحكم وظيفته التحكيمية، سيكون له الكلمة الفصل. هذا نموذج فقط. إذ أن هناك نماذج أخرى على مستوى إعمال الصلاحيات الدستورية للمجتمع المدني. هناك نقاش طويل، لكن نثمن، وهذه خاصية يمتاز بها المغرب، أن كل الأوراش التشريعية والسياسية المهيكلة، تحرص الدولة المغربية على أن يكون الفصل فيها من خلال حوارات وطنية على أساس مبدأ الديمقراطية التشاركية التي تجعل من كل مكونات المغرب فاعلا في إفراز وبناء الخيارات الكبرى. الدستور نفسه كرس هذه المسالة، لكن نجد لها تجسيدا أكيدا على مستوى الواقع من خلال الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، ومن خلال الحوار الوطني أيضا حول إصلاح منظومة القضاء، وقبل الدستور من خلال الحوار الوطني حول الجهوية، وهناك حوارات أخرى سابقة...

الكروج يدعو إلى إعطاء نفس جديد للشراكات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

قال الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني السيد عبد العظيم الكروج إن البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، شكل أفقا واعدا في اللحظة السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدها مغرب التسعينات، التي أثمرت الاستراتيجية الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بإسهامات أطر مغربية مواطنة.

وأشار في كلمة له بمناسبة ترؤسه مراسم حفل تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي لسنة 2013 نهاية الأسبوع الماضي بمراكش، أن مسار البرنامج الذي انطلق مع عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين مكن من إعداد رصيد من الكتب المدرسية المعززة لقيم ومبادئ حقوق الإنسان بمختلف المواد الدراسية المقررة والمصادق عليها من طرف قطاع التربية الوطنية، وتكوين رصيد من الأطر التربوية والإدارية ذات خبرات ومؤهلات وكفايات متنوعة في المجال، وإنشاء رصيد من أندية حقوق الإنسان والمواطنة داخل المؤسسات التعليمية.

واعتبر السيد الكروج ان ما تحقق منذ سنة 2000 يظل دون الانتظارات والإمكانات والفرص المتاحة نظرا لإكراهات متعددة بالرغم من إيجابية الحصيلة التي تشير إلى إدماج مرن للمقاربة الحقوقية في المنظومة التعليمية، و تيسير إعمال المقاربة التشاركية وانفتاح المؤسسات على منظمات المجتمع المدني العاملة والمهتمة بموضوع حماية الحقوق والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، مما مكن من الانتقال من بضع شراكات على المستوى المركزي، إلى أزيد من 60 اتفاقية شراكة جهويا وإقليميا مع فروع جمعيات حقوقية وطنية وازنة، ومن 60 ناديا تربويا حقوقيا سنة 2002إلى أزيد من 1400 ناديا سنة 2012 بعضوية أكثر من خمسين ألف تلميذ.

ودعا السيد الكروج إلى استثمار أمثل للذكاء الجماعي لتسريع وتيرة العمل وإعطاء نفس جديد للشراكات التي تجمع بين الوزارة والمجلس ، سواء في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان أو استكمال برنامج جبر الضرر الجماعي.

وعلى هامش هذا الحفل وقع كل من السيد عبد العظيم الكروج ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اتفاقية شراكة وتعاون تتغيا تشجيع دور المؤسسات التعليمية في تشريب الناشئة قيم حقوق الإنسان في شموليتها، ولاسيما من خلال الأندية التربوية، وتعزيز التعاون والعمل المشترك بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واللجان الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس .

http://www.akhbarona.com/education/60463.html

http://hespress.com/permalink/96589.html

فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي يثمن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفها المغرب

ثمن فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها المملكة، مبرزا أنه يتابع باهتمام التطورات المتميزة التي يعرفها مجال حقوق الانسان بالمغرب، ومستجدات دستور فاتح يوليوز 2011 .

وأشار إلى أهمية تطبيق القوانين تطبيقا سليما معربا عن اهتمامه بمدى إعمال المواثيق الدولية لحقوق الانسان وبالنشاط التشريعي لمجلس المستشارين المرتبط بهذه القضايا.

وكان رئيس مجلس المستشارين، محمد الشيخ بيد الله، قد اجرى الثلاثاء بالرباط مباحثات مع فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي حيث أطلعهم على الاصلاحات التي انخرطت فيها المملكة.

وأوضح بلاغ للمجلس أن بيد الله قدم في هذا الصدد عرضا حول التحولات السياسية والدستورية التي عرفتها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي توجت بإقرار دستور متقدم في جو يسوده الاستقرار والطمأنينة.

وأكد رئيس مجلس المستشارين أيضا على التزام المغرب بالخيار الديمقراطي، باعتباره خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، منوها في هذا الإطار بعمل المجلس الوطني لحقوق الانسان، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، وما يقومان به من جهود لاحترام حقوق الانسان كما هو متعارف عليها دوليا.

وعبر بيد الله عن الإرادة القوية للمستشارين البرلمانيين للمساهمة في بناء دولة الحق والقانون مع احترام المعايير المعمول بها على الصعيد الدولي في مجال حقوق الانسان استجابة لانتظارات كافة المغاربة.

http://kafapresse.com/index.php?ida=19115

المغرب يصدر اول "بطاقة لاجئ".

تمت، امس الثلاثاء بمقر مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، عملية تسليم الدفعة الأولى من "بطاقة لاجئ" تحت إشراف ناصر بوريطة الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

وتأتي هذه العملية تنفيذا لتعليمات اة الملك محمد السادس المتعلقة بوضع سياسة وطنية جديدة في مجال الهجرة واللجوء، وتتويجا للمرحلة الأولى من أشغال اللجنة الخاصة التي عالجت 532 حالة، خلال الفترة الممتدة ما بين 25 شتنبر و21 نونبر 2013 ، والتي أوصت بتسوية وضعية 524 حالة التي تم الإعتراف لها بصفة لاجئ بالمملكة المغربية.

وقد حرصت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، في شخص اللجنة المنظمة، على أن تمر عملية دراسة طلبات اللجوء وفق منهجية مرنة وفعالة بهدف تسهيل عملية الدراسة، وذلك وفق نظام الشباك الوحيد حتى تمر جميع المساطر المتعلقة بذلك في أحسن الظروف.

وحضر مراسم التسليم ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب السيدة أورسولا أبوباكار والسيدة ماشتيلت دي فريسي المكلفة بحماية الأجانب بمكتب المفوضية بالرباط وممثلون عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء اللجنة الخاصة بدراسة طلبات اللجوء.

http://essaouiranews.com/?p=12660

السيد بيد الله يطلع فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي على الاصلاحات التي انخرطت فيها المملكة

الرباط 17 دجنبر 2013/ ومع/ أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد الشيخ بيد الله، اليوم الثلاثاء بالرباط مباحثات مع فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي حيث أطلعهم على الاصلاحات التي انخرطت فيها المملكة.

وأوضح بلاغ للمجلس أن السيد بيد الله قدم في هذا الصدد عرضا حول التحولات السياسية والدستورية التي عرفتها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي توجت بإقرار دستور متقدم في جو يسوده الاستقرار والطمأنينة.

وأكد رئيس مجلس المستشارين أيضا على التزام المغرب بالخيار الديمقراطي، باعتباره خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، منوها في هذا الإطار بعمل المجلس الوطني لحقوق الانسان، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، وما يقومان به من جهود لاحترام حقوق الانسان كما هو متعارف عليها دوليا.

وعبر السيد بيد الله عن الإرادة القوية للمستشارين البرلمانيين للمساهمة في بناء دولة الحق والقانون مع احترام المعايير المعمول بها على الصعيد الدولي في مجال حقوق الانسان استجابة لانتظارات كافة المغاربة.

من جهته، ثمن فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها المملكة، مبرزا أنه يتابع باهتمام التطورات المتميزة التي يعرفها مجال حقوق الانسان بالمغرب، ومستجدات دستور فاتح يوليوز 2011 .

وأشار إلى أهمية تطبيق القوانين تطبيقا سليما معربا عن اهتمامه بمدى إعمال المواثيق الدولية لحقوق الانسان وبالنشاط التشريعي لمجلس المستشارين المرتبط بهذه القضايا.

http://www.menara.ma/ar/2013/12/17/934283-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B3%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9.html

بالفيديو : المعطلون يرمون مجلس اليزمي بالطماطم الفاسدة و يحملون جنازة الصبار مُحملين اياه مسؤولية تزايد قمع الحريات

أقدم عدد من المعطلين على رمي المجلس الوطني لحقوق الانسان بالطماطم الفاسدة، في خطوة قالوا أنها تعبر عن سخطهم على دور هده المؤسسة التي وصفوها بـ"التي تتجاهل قمع الحريات و مشروعية المطالب".

و عبر المعطلون عن غضبهم من مؤسسة "المجلس الوطني لحقوق الانسان، حيث قالوا في تصريحات مقتظبة لموقع زنقة 20 أن "المجلس يتبنى سياسة الأدان الصماء تجاه مطالب المعطلين و لا يحرك ساكناً بعد كل الأشكال القمعية التي يتعرضون لها أمام البرلمان و بشوارع المملكة".

فبعد الجنازة الرمزية التي جسدتها تنسيقيات الأطر المعطلة، للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار خلال الأسبوع ما قبل الماضي ردا على تصريحاته التي اعتبرها المعطلون"مشبوهة" حيث أكد فيها على مشروعية قمع المعطلين المطالبين بالحق الدستوري المتمثل في التشغيل.

http://www.rue20.com/news/item/25813

فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي يشيد بالإصلاحات التي يقوم بها المغرب

ثمن فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها المملكة، مبرزا أنه يتابع باهتمام التطورات المتميزة التي يعرفها مجال حقوق الانسان بالمغرب، ومستجدات دستور فاتح يوليوز 2011 .

وأشار إلى أهمية تطبيق القوانين تطبيقا سليما معربا عن اهتمامه بمدى إعمال المواثيق الدولية لحقوق الانسان وبالنشاط التشريعي لمجلس المستشارين المرتبط بهذه القضايا.

وكان رئيس مجلس المستشارين، محمد الشيخ بيد الله، قد اجرى اليوم الثلاثاء بالرباط مباحثات مع فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي حيث أطلعهم على الاصلاحات التي انخرطت فيها المملكة.

وأوضح بلاغ للمجلس أن بيد الله قدم في هذا الصدد عرضا حول التحولات السياسية والدستورية التي عرفتها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي توجت بإقرار دستور متقدم في جو يسوده الاستقرار والطمأنينة.

وأكد رئيس مجلس المستشارين أيضا على التزام المغرب بالخيار الديمقراطي، باعتباره خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، منوها في هذا الإطار بعمل المجلس الوطني لحقوق الانسان، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، وما يقومان به من جهود لاحترام حقوق الانسان كما هو متعارف عليها دوليا.

وعبر بيد الله عن الإرادة القوية للمستشارين البرلمانيين للمساهمة في بناء دولة الحق والقانون مع احترام المعايير المعمول بها على الصعيد الدولي في مجال حقوق الانسان استجابة لانتظارات كافة المغاربة.

http://www.telexpresse.com/%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/22051/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%8A%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B3%D9%81%D9%8A%20%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%20%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%85%20%D8%A8%D9%87%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

حقوقي يراسل المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي في موضوع تعسفات عامل إقليم تاوريرت

توصلت بلادي أون لاين بنسخة من رسالة موجهة من السيد عبد العزيز البلغيتي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجدة فكيك إلى الكاتب الاول للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية وأعضاء المكتب السياسي للحزب، في موضوع تعسفات عامل إقليم تاوريرت . وفي مايلي نص الرسالة :

إلى

الأخ ، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

و الإخوة أعضاء المكتب السياسي للحزب

الموضوع: حول طلب التدخل لوضع حد للتعسفات و المضايقات المستديمة التي تطالني من طرف عامل إقليم تاوريرت

علاقة بالموضوع المومإ إليه أعلاه، يشرفني أن أحيط أخوتكم علما بشأن التعسفات و المضايقات المستديمة التي تطالني من طرف عامل إقليم تاوريرت و المتمثلة في توجيه الاستفسارات التعسفية و التي كان آخرها الاستفسار الموجه إلي يومه الأربعاء 11 دجنبر 2013 رغم طلب الحصول على الإذن الذي تقدمت به تلبية لدعوة حضور أشغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان – اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فجيج – بصفتي الحقوقية كعضو باللجنة الجهوية مساء يومه الثلاثاء 10 دجنبر 2013. و للإشارة فقط فإن الإذن بالحضور لمدة ثلاث ساعات بعد الظهيرة قد تم التوقيع عليه من طرف رئيس القسم و تم وضعه لدى القسم المكلف بالموارد البشرية، في حين يتم بين عشية و ضحاها بمطالبتي بتقديم إيضاحات حول الإخلال بالتزاماتي المهنية كما يزعم في استفساره مما يعد خرقا للإجراءات الإدارية و القوانين الجاري بها العمل في هذا الشأن، إذ كيف يتم التوفيق بين حصولي على الإذن المسبق لحضور الاجتماع و التوقيع على أوراق الحضور من الثامنة و النصف إلى الرابعة و النصف و انضباطي الجيد في مكتبي طيلة الوقت القانوني و بين توجيه استفسار تعسفي غير ذي موضوع. و لعل كل هاته الممارسات و السلوكات الآقانونية تصنف في دائرة الانتقامات لاعتبارات الانتماء الحقوقي و الحزبي و الجمعوي.

و إذ نرفع إلى أخوتكم خطورة الأفعال المرتكبة من طرف عامل إقليم تاوريرت و التي أتعرض لها بصفتي كاتبا لفرع الحزب بتاوريرت، حيث يكن عامل إقليم تاوريرت عداء استثنائيا لحزبنا، و المتمثلة أساسا في حرماني من الترقية رغم الدعوى القضائية الرائجة أمام المحكمة الإدارية بوجدة، فضلا عن حرماني من تولي منصب مسؤولية إعمالا للقانون و عن تهميشي في أداء مهامي المهنية.

فضلا عن التعسفات التي تطالني من جراء مهامي و صفتي الحقوقية كعضو باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لوجدة – فجيج، كمؤسسة دستورية عمومية، حيث سبق أن تقدمت بتظلمات لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شأن إذلال المؤسسة الدستورية من خلالي منذ تعييني في 10 يناير 2012 كعضو باللجنة الجهوية، تكريسا لمنهجه الاستثنائي على مستوى المغرب في الشطط في استعمال السلطة و الانحراف عن قواعد الحكامة الترابية و دولة الحق و القانون و العدالة، رغم أن المادة 12 من الظهير الشريف رقم 1.11.19 لفاتح مارس 2011 تنص على: "يتعين أن تقدم السلطات العمومية المعنية جميع التسهيلات الآزمة التي من شأنها أن تمكن المجلس من القيام بمهامه في أحسن الظروف"

و كذا التعسفات الخطيرة التي يستهدف فيها جمعية دعم المرأة في وضعية صعبة التي تقدم خدماتها سنويا لأكثر من 700 امرأة و طفل، و المتمثلة في حرمانها من مستحقاتها المالية، في الإساءة لها لدى شركائها المؤسساتيين و في تشويه سمعتها من خلال اجتماعاته و تقاريره، بغية تجفيف متابع تمويل الجمعية و بالتالي إفراغنا من مقرنا بفضاء المرأة و الطفل بالمركب الاجتماعي مولاي علي الشريف... كل هذا خدمة لأجندة خفية سلبية تكن العداء للفاعل الجمعوي المواطني النزية، خصوصا و أن الجمعية محسوبة على حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. حيث نشير بالمناسبة أن عريضة باسم أطر و مسيري و مستفيدات و مستفيدين من خدمات الجمعيات بصدد التوقيع ضد عامل إقليم تاوريرت سترفع للجهات العليا، ثم يتم رفع دعوى قضائية في الموضوع لاحقا.

لذا نلتمس من أخوتكم التدخل العاجل لوقف التعسفات و المضايقات و الانتهاكات التي يأتيها عامل الإقليم حماية لي من انحرافه و شططه و التي انحدر إلى مستويات هستيرية، لاعتبارات انتمائي الحزبي و الحقوقي و الجمعوي و النزاهة و الاستقامة في أداء واجبي المهني، و لوقف إذلاله للحزب و للجمعية و أطرهما.

و في الأخير تقبلوا الأخ الكاتب الأول للحزب و أعضاء المكتب السياسي موفور تقديرنا و احترامنا.

الإمضاء: عبد العزيز البلغيتي

http://www.bladionline.com/?p=19806

صحيفة الناس

الكروج يدعو إلى إدماج مرن للمقاربة الحقوقية في المنظومة التعليمية

قال إن ما تحقق منذ سنة 2000 يظل دون الانتظارات والإمكانات

6/12

سعيدة بناني

قال الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني عبد العظيم الكروج، إن البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان شكل أفقا واعدا في اللحظة السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدها مغرب التسعينيات، التي أثمرت الاستراتيجية الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بإسهامات أطر مغربية مواطنة.

وأشار الكروج، في كلمة توصلت "صحيفة الناس" بنسخة منها، "بمناسبة ترؤسه مراسم حفل تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي لسنة 2013 نهاية الأسبوع الماضي بمراكش، إلى أن مسار البرنامج الذي انطلق مع عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين مكن من إعداد رصيد من الكتب المدرسية المعززة لقيم ومبادئ حقوق الإنسان بمختلف المواد الدراسية المقررة والمصادق عليها من طرف قطاع التربية الوطنية، وتكوين رصيد من الأطر التربوية والإدارية ذات خبرات ومؤهلات وكفايات متنوعة في المجال، وإنشاء رصيد من أندية حقوق الإنسان والمواطنة داخل المؤسسات التعليمية".

واعتبر الكروج أن ما تحقق منذ سنة 2000 يظل دون الانتظارات والإمكانات والفرص المتاحة، نظرا لإكراهات متعددة بالرغم من إيجابية الحصيلة التي تشير إلى إدماج مرن للمقاربة الحقوقية في المنظومة التعليمية، وتيسير إعمال المقاربة التشاركية وانفتاح المؤسسات على منظمات المجتمع المدني العاملة والمهتمة بموضوع حماية الحقوق والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، مما مكن من الانتقال من بضع شراكات على المستوى المركزي، إلى أزيد من 60 اتفاقية شراكة جهويا وإقليميا مع فروع جمعيات حقوقية وطنية وازنة، ومن 60 ناديا تربويا حقوقيا سنة 2002، إلى أزيد من 1400 نادي سنة 2012 بعضوية أكثر من خمسين ألف تلميذ.

ودعا الكروج إلى استثمار أمثل للذكاء الجماعي لتسريع وتيرة العمل وإعطاء نفس جديد للشراكات التي تجمع بين الوزارة والمجلس، سواء في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان أو استكمال برنامج جبر الضرر الجماعي.

وتخلل هذا اللقاء توقيع عبد العظيم الكروج ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اتفاقية شراكة وتعاون تهدف إلى تشجيع دور المؤسسات التعليمية في تشريب الناشئة قيم حقوق الإنسان في شموليتها، ولاسيما من خلال الأندية التربوية، وتعزيز التعاون والعمل المشترك بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واللجان الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس.

العاصمة
EL ASSIMA Post

انتقد حكيم بنشماس، رئيس الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة الحكومة في عدم استثمارها لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره الصادر العام الماضي، المعنون تحت "أزمة السجون مسؤولية مشتركة". وجدد بنشماس في مداخلة له، أمس، في مجلس المستشارين بمناسبة زيارة مجموعة العمل من الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي للمغرب، قائلاً إن هذه الزيارة تشكل مناسبة للتوقف على جوانب التماطل الذي يسم عمل الحكومة، وبشكل خاص وزارة العدل والحريات والأمانة العامة للحكومة، في تسريع ملاءمة منظومتنا الجنائية الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.

6518

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

بلاغ صحفي

السيد الكروج يدعو إلى إعطاء نفس جديد للشراكات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

قال الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني السيد عبد العظيم الكروج إن البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، شكل أفقا واعدا في اللحظة السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدها مغرب التسعينات، التي أثمرت الاستراتيجية الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بإسهامات أطر مغربية مواطنة.

وأشار في كلمة له بمناسبة ترؤسه مراسم حفل تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي لسنة 2013 نهاية الأسبوع الماضي بمراكش، أن مسار البرنامج الذي انطلق مع عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين مكن من إعداد رصيد من الكتب المدرسية المعززة لقيم ومبادئ حقوق الإنسان بمختلف المواد الدراسية المقررة والمصادق عليها من طرف قطاع التربية الوطنية، وتكوين رصيد من الأطر التربوية والإدارية ذات خبرات ومؤهلات وكفايات متنوعة في المجال، وإنشاء رصيد من أندية حقوق الإنسان والمواطنة داخل المؤسسات التعليمية.

واعتبر السيد الكروج ان ما تحقق منذ سنة 2000 يظل دون الانتظارات والإمكانات والفرص المتاحة نظرا لإكراهات متعددة بالرغم من إيجابية الحصيلة التي تشير إلى إدماج مرن للمقاربة الحقوقية في المنظومة التعليمية، و تيسير إعمال المقاربة التشاركية وانفتاح المؤسسات على منظمات المجتمع المدني العاملة والمهتمة بموضوع حماية الحقوق والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، مما مكن من الانتقال من بضع شراكات على المستوى المركزي، إلى أزيد من 60 اتفاقية شراكة جهويا وإقليميا مع فروع جمعيات حقوقية وطنية وازنة، ومن 60 ناديا تربويا حقوقيا سنة 2002إلى أزيد من 1400 ناديا سنة 2012 بعضوية أكثر من خمسين ألف تلميذ.

ودعا السيد الكروج إلى استثمار أمثل للذكاء الجماعي لتسريع وتيرة العمل وإعطاء نفس جديد للشراكات التي تجمع بين الوزارة والمجلس ، سواء في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان أو استكمال برنامج جبر الضرر الجماعي.

وعلى هامش هذا الحفل وقع كل من السيد عبد العظيم الكروج ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اتفاقية شراكة وتعاون تتغيا تشجيع دور المؤسسات التعليمية في تشريب الناشئة قيم حقوق الإنسان في شموليتها، ولاسيما من خلال الأندية التربوية، وتعزيز التعاون والعمل المشترك بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واللجان الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس .

قسم الاتصال-مصلحة الصحافة
05 37 68 72 55 - 05 37 68 72 51

http://www.men.gov.ma/sites/fr/Lists/Pages/DetailFR.aspx?list=6191de61-8faa-479b-a85c-4ea5f280cdd9&ID=442

AL BAYANE

Conférence ce mercredi à Rabat du SG du CESE

«Le nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud»

1N6491/4

Le secrétaire général du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Driss Guerraoui, animera, ce mercredi au Centre des études sahariennes relevant de la Faculté des lettres de Rabat, une conférence sous le titre «Le nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud».

Cette conférence intervient dans le cadre des journées scientifiques et culturelles organisées par les étudiants du master «Homme et espace au Sahara: dynamique sociale» et le Centre sous le thème «Le Sahara: culture et créativité», indique lundi un communiqué du Centre des études sahariennes.

Cette initiative ambitionne de faire connaître les provinces du Sud, à travers l'implication de l'étudiant en tant qu'acteur de la diffusion des connaissances et de la culture du Sahara dans son milieu universitaire sur la base de sa formation académique.

Créé à l'initiative de l'université Mohammed V- Agdal, du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), de l'Agence pour la promotion des provinces du Sud et de l'Office chérifien des phosphates, le Centre des études sahariennes vise l'encouragement de la recherche scientifique relative à cette région afin de contribuer à la préservation de la mémoire, à la réalisation de recherches appliquées et d'asseoir les bases d'un débat scientifique serein.

Cette structure académique, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre des dispositions de la nouvelle Constitution visant à enraciner l'identité culturelle marocaine pluraliste, dont la composante Hassani, vise à mener des recherches pluridisciplinaires dans les domaines de la connaissance historique, sociale et culturelle dans sa plus large acception dans les provinces du sud et à encourager la recherche au service du développement en apportant des réponses aux questions posées dans différents domaines.

Création d'un Centre psychothérapique du jour
Prise en charge pour les malades mentaux à Marrakech

Une éclaircie dans un ciel sombre des malades mentaux. C'est ce que représente la création du Centre psychothérapeutique du Jour (CPJ) «Ennassim», première structure du genre au niveau national dédiée à l'amélioration de la prise en charge de malades souffrant de troubles psychiatriques et mentaux, qui a été inauguré récemment à l'hôpital Ibn Nafis (HIN), relevant du Centre hospitalier universitaire (CHU) Mohammed VI de Marrakech. «D'aucuns diront que c'est juste une goutte d'eau dans un océan de souffrances, mais cette initiative demeure néanmoins fort louable», comme l'a précisé cette activiste des droits humains. Et d'ajouter : «Espérons que ce ne sera pas la dernière»

Ainsi, la création de ce centre vise à écourter ou éviter l'hospitalisation à temps complet, faire participer activement le patient et ses proches dans le traitement, permettre au patient une réinsertion sociale et professionnelle et offrir un suivi des malades avec un large éventail thérapeutique. Cette structure devrait répondre à une demande pressante aussi bien de la part des patients que de leurs familles. Les malades mentaux étant perçus comme un fardeau, la tâche s'avère difficile pour leurs proches, car ils nécessitent une prise en charge médicale, psychologique et sociale. Pour ce faire, plusieurs activités thérapeutiques sont proposées au sein du CPJ dont des ateliers de lecture, peinture, cuisine, musique, relaxation, yoga et sport. Des activités médicales pour une prise en charge psychothérapeutique dans le cadre de thérapies cognitivo-comportementales en groupe et en individuel sont également proposées aux patients, dont notamment les groupes de parole, la remédiation cognitive, les techniques de l'affirmation de soi, de gestion de stress et de résolution des problèmes.

Toutefois cette initiative n'occultera aucunement la réalité cauchemardesque qui est celle des malades mentaux et qui est dénoncée par tous. Les chiffres sont très parlants et se passent de tout commentaire. Quand on ne dispose que de 320 psychiatres soit, en moyenne, un praticien pour 100.000 habitants, il ne faut s'étonner de rien! Les statistiques rapportées par une enquête du ministère de la Santé indiquent que près de la moitié des Marocains souffrent de troubles psychiques, 26,5% sont victimes de dépressions et plus de 200.000 personnes sont atteintes de bipolarité. Le Conseil national des droits de l'Homme s'est penché pour sa part sur la situation de ces malades et a dressé un état des lieux fort déplorable. Que de dysfonctionnements ! Le rapport déplore ainsi l'insuffisance et l'inadéquation des structures en termes de répartition géographique et d'équipements outre la non-conformité de ces structures aux normes et aux exigences de sécurité et de surveillance. Le personnel médical n'est pas en reste d'autant que les auteurs du rapport relèvent une grande pénurie à ce niveau et notamment un manque de certains profils.

http://www.libe.ma/Creation-d-un-Centre-psychotherapique-du-jour_a44948.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

Libération

N°: 7055

Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations

Une 1ère édition initiée par le CNDH

La ville de Marrakech a abrité, samedi, la cérémonie de remise des distinctions aux lauréats de la 1ère édition du "Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations", une initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales dans le cadre de la promotion des droits de l'Homme et de citoyenneté auprès des jeunes.

Le prix de cette première édition, organisé en partenariat entre la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Marrakech et les Académies régionales de l'éducation et de la formation (AREF) de Marrakech-Tensift-Al Haouz et de Doukkala-Abda, a été décerné à 5 élèves parmi 230 candidats.

Il s'agit de Kaouter Boumehdi (délégation de Safi), Soumaya Sarsatou (délégation des Rhamna), Soukaina El-Aji (délégation de Safi), Soumaya Allaoui (délégation de Youssoufia) et Abdelkebir Ait Lhaj (délégation d'Essaouira).

Les distinctions ont été remises en présence de Driss El Yazami, président du CNDH, Abdelâdim El Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Ahmed Abbadi, membre du CNDH, des directeurs d'AREF, en plus de délégués du ministère de l'Education nationale, des cadres éducatifs et des représentants de la société civile.

Ce prix représente l'esprit de coopération entre le CNDH et le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle en matière d'éducation et la culture des droits de l'Homme dans les établissements scolaires. Cet esprit s'est concrétisé par différentes conventions de coopération entre le CNDH et ses commissions, d'un côté, et les Académies régionales de l'éducation, de l'autre, notamment la convention entre la CRDH de Marrakech et l'Académie Marrakech-Tansift- Al Haouz signée le 27 avril 2013.

La phase finale du "Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations", lancée le 10 octobre dernier, a eu lieu le 1er décembre au lycée Abou El Abbas Essabti de Marrakech.

Cette phase a connu la participation de 53 élèves, qui ont pu réussir la deuxième phase au niveau des provinces. Les épreuves de cette phase finale sont issues du livre édité récemment par le CNDH intitulé "Des fondements philosophiques des droits de l'Homme" (Mohamed Sabila, Abdesslam Ben Abd El Ali et Mustapha Laarissa).

Intervenant à cette occasion, M. El Yazami a affirmé que la promotion de la culture des droits humains passe nécessairement par la formation de la jeune génération, compte tenu du fait que les jeunes de moins de 25 ans représentent 51% de la population du Royaume et que le système d'enseignement marocain compte quelque 6 millions d'élèves et d'étudiants.

Il a réaffirmé ainsi l'engagement du CNDH et de ses commissions régionales de faire de la jeunesse un axe stratégique de leurs programmes d'action. Des programmes fondés sur des partenariats avec le système de l'enseignement dans l'objectif de consacrer l'édifice d'une nation des droits ouverte et engagée pour les valeurs universelles des droits humains, a-t-il précisé.

L'expérience du Maroc en matière de réconciliation et d'équité a intéressé plusieurs pays qui connaissent des transitions afin de bénéficier de cette expérience-pilote, a-t-il dit.

En marge de cette cérémonie, une convention pour la formation de 200 Libyens dans le domaine de la réconciliation et le dialogue a été signée entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH-Maroc) et l'Office libyen des affaires des combattants.

Pour sa part, Abdelâdim El Guerrouj s'est félicité du succès de cette initiative qui constitue une remarquable contribution pour la promotion des valeurs des droits humains et de la citoyenneté auprès de la jeune génération.

Sahara : Bruxelles pour une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable

1722314

L'Union européenne encourage toutes les parties concernées par la question du Sahara à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable à ce différend régional.

Dans sa déclaration pour la 11ème session du Conseil d'association UE-Maroc, «l'UE rappelle son attachement au règlement du conflit du Sahara et exprime son plein soutien aux efforts du Secrétaire général de l'ONU et de son Envoyé personnel pour aider toutes les parties concernées à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable». L'UE «encourage toutes les parties à continuer à travailler avec l'Envoyé personnel du SG de l'ONU en vue de progresser dans la recherche d'une telle solution, en faisant preuve de réalisme et d'un esprit de compromis».

Elle exprime au nom des 28 Etats membres le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribueront à des avancées sur la voie du règlement de ce conflit.

L'UE réaffirme, d'autre part, son attachement au respect des droits de l'Homme et rappelle les obligations qui incombent à chaque partie, tout en se félicitant, dans ce contexte du renforcement et de la constitutionnalisation du rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de surveillance et de défense des droits humains y compris au Sahara à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla.

Pour sa part, le Maroc réitère, dans sa déclaration, son ferme engagement pour parvenir à une solution politique définitive juste, durable et mutuellement acceptable au différend régional autour du Sahara marocain et son soutien aux efforts du Secrétaire général des Nations Unies et de son envoyé personnel.

Le Royaume réaffirme aussi son appui au processus de négociations comme seule et unique voie pour le règlement de ce différend et rappelle que le Conseil de sécurité de l'ONU a clairement défini, dans les sept dernières résolutions adoptées depuis 2007, les paramètres pour le règlement de la question de Sahara, dont notamment la prééminence de l'initiative marocaine d'autonomie, le réalisme et l'esprit de compromis pour parvenir à une solution mutuellement acceptable et l'engagement de l'ensemble des parties pour mettre un terme au statu quo.

Aussi, le Maroc fait sien les appels réitérés du Conseil de sécurité à l'Algérie pour permettre au Haut-Commissariat aux réfugiés (UNHCR) de conduire le recensement des populations des camps de Tindouf, conformément à ses résolutions pertinentes de ces trois dernières années.

Le conflit du Sahara dit «occidental», rappelle-t-on, est un conflit artificiel imposé au Maroc par l'Algérie. Le Polisario, un mouvement séparatiste soutenu par le pouvoir algérien, revendique la création d'un Etat factice au Maghreb.

Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une solution du conflit basée sur une autonomie avancée dans un cadre souverain marocain et une intégration économique et sécuritaire régionale.

Sahara

Groupe de travail sur la détention arbitraire

Le GTDA rencontre deux commissions régionales des droits de l'Homme et le procureur général du Roi près la Cour d'Appel de Laâyoune

1722311-3

Les deux commissions régionales des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara et Dakhla-Ousserd ont informé, lundi à Laâyoune, le Groupe de travail sur la détention arbitraire (GTDA) de leurs expériences et plans d'action en matière de protection et de promotion des droits de l'Homme.

Au cours d'une rencontre avec les membres du GTDA, arrivé la veille à Laâyoune pour une visite dans le Royaume, sur invitation du gouvernement marocain, les deux commissions ont passé en revue une série de mesures s'inscrivant dans le cadre des efforts déployés pour la promotion des droits de l'Homme aux niveaux régional et local, a déclaré à la presse le président de la commission régionale des droits de l'Homme Dakhla-Ousserd, Mohammed Lamine Semlali, à l'issue de cette réunion.

Après avoir discuté de plusieurs dossiers relatifs au domaine des droits de l'Homme au niveau local, les membres du GTDA ont écouté un exposé sur les missions des deux commissions régionales et leurs mécanismes d'action pour la consécration de la culture des droits humains, a-t-il ajouté.

Les réformes structurelles engagées par le Maroc dans le domaine de l'édification démocratique ont été également mises en exergue.

Suite en page 3

300 MILLIMES ALGERIE - 300 DINARS TEL : (0537) 28 30 02/03/04/06 Fax Rédaction

Sahara

Groupe de travail sur la détention arbitraire

Le GTDA rencontre deux commissions régionales des droits de l'Homme et le procureur général du Roi près la Cour d'Appel de Laâyoune

Suite de la page Une

La visite du groupe onusien au Maroc, du 09 au 18 décembre, intervient dans le cadre de l'ouverture du Royaume et de son interaction avec les mécanismes du système des Nations unies des droits de l'Homme et de son choix stratégique irréversible dans ce domaine.

Elle vise également à informer les experts de l'ONU des différentes réformes entreprises au Maroc dans les

Des garanties légales, droit de toute personne privée de liberté

D 'autre part , le procureur général du Roi près la Cour d'appel de Laâyoune, Abdelkarim Chafai a briefé le Groupe de travail sur la détention arbitraire (GTDA) sur l'approche légale et des droits de l'Homme ainsi que les garanties légales auxquelles à droit toute personne privée de liberté au Maroc.

A l'issue de cette rencontre avec le GTDA, arrivé la veille à Laâyoune pour une visite dans le Royaume, sur invitation du gouvernement marocain, M. Chafai a déclaré à la presse qu'il a été question de présenter aux membres de cette délégation l'approche légale et des droits de l'Homme, ainsi que les garanties légales des personnes en détention préventive au niveau des services de la police judiciaire, notamment les droits à observer le silence, à informer la familles, à l'assistance judiciaire et légale et le droit à contacter un avocat.

Cette rencontre a été également l'occasion d'évoquer la question des garanties d'un procès équitable telles que définies par la procédure pénale, conformément aux conventions internationales, a-t-il ajouté, notant que la nouvelle Constitution de 2011 insiste sur la primauté des conventions internationales sur le droit interne du pays.

M. Chafai a relevé que le parquet général inspecte périodiquement les centres de détention de la police judiciaire et contrôle les registres de ses détenus, ainsi que la prison locale.

Le Maroc a accompli des avancées importantes en matière de protection juridique des individus et communautés et de leurs droits, a-t-il conclu, soulignant que les membres du Groupe de travail sur la détention arbitraire ont fait part de leur satisfaction quant aux différentes questions examinées lors de cette rencontre.

La visite du groupe onusien au Maroc, du 09 au 18 décembre, intervient dans le cadre de l'ouverture du Royaume et de son interaction avec les mécanismes du système des Nations unies des droits de l'Homme et de son choix stratégique irréversible dans ce domaine.

Elle vise également à informer les experts de l'ONU des différentes réformes entreprises au Maroc dans les domaines de la justice et des droits de l'Homme.

M. Biadillah informe le GTDA des réformes engagées par le Royaume

Rabat, 17 déc. 2013 (MAP) - Le président de la Chambre des conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah s'est entretenu, mardi à Rabat, avec le groupe de travail sur la détention arbitraire (GTDA) sur les réformes engagées par le Royaume.

A cet égard, M. Biadillah a présenté un exposé sur les changements politiques et constitutionnels survenus au Maroc, sous la conduite éclairée de SM le Roi Mohammed VI, qui ont abouti à l'adoption d'une Constitution avancée dans un climat de stabilité et de quiétude, indique mardi un communiqué de la Chambre des conseillers.

Il a également souligné l'engagement du Maroc dans la voie de la démocratie qui constitue un choix stratégique irréversible, saluant dans ce cadre l'action du Conseil national des droits de l'Homme et de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Le président de la deuxième Chambre a exprimé la forte volonté des conseillers pour participer à l'édification de l'Etat de droit, dans le respect des normes internationales en matière des droits de l'Homme, selon la même source.

Le GTDA a pour sa part salué les réformes politiques et constitutionnelles entreprises au Royaume, relevant qu'il suit avec intérêt le développement des droits de l'Homme au Maroc.

Il a par ailleurs mis l'accent sur l'importance de l'application correcte des lois et des traités internationaux, et sur l'action législative de la Chambre de conseillers en la matière.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/17/934355-m-biadillah-informe-le-gtda-des-r%C3%A9formes-engag%C3%A9es-par-le-royaume.html

Maroc: remise d'un premier lot de la "carte du réfugié" à 524 demandeurs

Un premier lot de la "carte du réfugié" a été délivré mardi à Rabat à des demandeurs, sous la supervision du ministère marocain des Affaires étrangères et de la Coopération.

Les cartes ont été remises lors d'une cérémonie organisée au bureau des réfugiés et apatrides, relevant du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération, en présence de Mme Ursula Aboubacar, Représentante résidente du Haut-Commissariat des Nations unies pour les Réfugiés (HCR) au Maroc et Mme Machtelt de Vriese, chargée de la protection des étrangers au bureau du HCR dans le Royaume, outre des représentants du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et des membres de la commission ad-hoc chargée de l'examen des demandes.

Cette opération, qui intervient en application des instructions royales relatives à l'élaboration d'une nouvelle politique nationale de migration, vient couronner la première tranche des travaux de la commission ad-hoc qui a examiné, entre le 25 septembre et le 21 novembre de cette année, 532 cas et recommandé d'accorder le statut de réfugié à 524 demandeurs.

Le ministère des Affaires étrangères et de la Coopération a veillé, par le biais de la commission ad-hoc, au déroulement de cette opération afin de faciliter l'opération d'examen à travers un guichet unique.

http://www.atlasinfo.fr/Maroc-remise-d-un-premier-lot-de-la-carte-du-refugie-a-524-demandeurs_a48046.html

http://www.medi1.com/infos/actualite/actualite.php?idinf=58555